



الهيئة العامة
لشؤون المطابع الأميرية

قانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢

بشأن مجلس الدولة
وفقاً لآخر التعديلات

الطبعة الثالثة

القاهرة

الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية

١٩٨٩



جمهورية مصر العربية

قانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢

بشأن مجلس الدولة
وفقا لآخر التعديلات

الطبعة الثالثة

اعداد ومراجعة

عبد الستار فرج خليل

المحامى بالنقض
مدير عام الشئون القانونية

محمد رشاد عبد الوهاب

المحامى
بالاستئناف العالى ومجلس الدولة

القاهرة
الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

١٩٨٩

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

يسر الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية أن تقدم الطبعة الثالثة من هذا الكتاب الذى يضم بين دفتيه القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة وفقا لآخر التعديلات التى أدخلت عليه بالقوانين أرقام ٥٠ لسنة ١٩٧٣ ، ٣٩ لسنة ١٩٧٤ ، ١٧ و ٩٦ لسنة ١٩٧٦ وأخيرا بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ الصادر بالجريدة الرسمية العدد ٣١ فى ١٩٨٤/٨/٢

كما تضمن فى هذه الطبعة التعديلات التى أدخلت بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٣ والقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ على جدول الوظائف والمرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وقوانين أخرى متفرقة وبعض تقارير اللجنة التشريعية والمذكرات الإيضاحية الخاصة بهذا الكتاب .

والله نسأل التوفيق والسداد .

رئيس مجلس الإدارة

رمزى السيد شعبان

« ان القضاء ولاية ، ليس وظيفة ولا مرفقا ، فالقاضي لا يلغى حكمه او يعدله الا قاض مثله ، الضعيف في مواجهة السلطة قوى بحقه أمام قدسية القضاء ، والخائف من بطش خصمه آمن لنفسه في حمى القضاء ، والمغلوب على أمره عزيز بمنطقه في ساحة القضاء » .

الفهرس

صفحة

| | |
|---|----|
| القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة | ١ |
| قانون مجلس الدولة | ٥ |
| الباب الاول : القسم القضائي | ٦ |
| الفصل الاول : الترتيب والتشكيل | ٦ |
| الفصل الثاني : الاختصاصات | ٨ |
| الفصل الثالث : الاجراءات | ١٥ |
| الفصل الرابع : الجمعيات العمومية للمحاكم | ٢٥ |
| الباب الثاني : قسما الفتوى والتشريع | ٢٧ |
| الفصل الاول - قسم الفتوى | ٢٧ |
| الفصل الثاني - قسم التشريع | ٢٩ |
| الفصل الثالث - الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع | ٣٠ |
| الباب الثالث : احكام عامة | ٣١ |
| الباب الرابع : فى نظام أعضاء مجلس الدولة | ٣٤ |
| الفصل الاول - فى التعيين والترقية وتحديد الاقدمية | ٣٤ |
| الفصل الثاني - فى النقل والندب والاعارة | ٤٢ |
| الفصل الثالث - فى عدم قابلية أعضاء مجلس الدولة للعزل | ٤٤ |
| الفصل الرابع - فى واجبات أعضاء المجلس | ٤٦ |
| الفصل الخامس - فى التفتيش على أعضاء مجلس الدولة | ٤٨ |
| الفصل السادس - فى الاجازات | ٥٢ |
| الفصل السابع - فى تأديب أعضاء مجلس الدولة | ٥٤ |
| الفصل الثامن - فى مرتبات أعضاء مجلس الدولة ومعاشاتهم | ٥٧ |
| الباب الخامس : الوظائف الادارية والكتابية | ٥٩ |
| - القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ بزيادة مرتبات العاملين بالدولة | |
| والقطاع العام والكادرات الخاصة | ٦٤ |
| - قانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ بتقرير علاوة خاصة للعاملين | |
| بالدولة والقطاع العام | ٦٦ |

(و)

صفحة

- قانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٨٨ بتقرير علاوة خاصة للعاملين بالدولة والقطاع العام ٦٨
- المذكرة الايضاحية لمشروع القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٤ ٧٠
- تقرير اللجنة التشريعية عن مشروع القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ ٧٢
- المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ ٨٦
- تقرير اللجنة التشريعية عن مشروع القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧٦ ٨٨
- مذكرة ايضاحية لمشروع القانون ٩٦ لسنة ١٩٧٦ ٩١

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢

بشأن مجلس الدولة (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؟

وعلى قانون الاجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ ؟

وعلى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة ؟

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاکمات التأديبية ؟

وعلى القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن سريان أحكام قانون النيابة الادارية والمحاکمات التأديبية على موظفى المؤسسات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة ؟

وعلى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ باصدار قانون العمل ؟

وعلى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين ؟

(١) الجريدة الرسمية العدد رقم ٤٠ فى ١٠/٥/١٩٧٢

وعلى القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تشكيل مجالس الادارة
فى الشركات والجمعيات والمؤسسات الخاصة وكيفية تمثيل العاملين فيها ؟

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ فى شأن السلطة القضائية ؟

وعلى القانون رقم ١٣ نسمة ١٩٦٨ باصدار قانون المرافعات المدنية
والنجزارية .

وعلى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ باصدار قانون الاثبات فى المواد
المدنية والتجزارية :

وعلى القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ باصدار قانون المحكمة العليا ؟

وعلى القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن المجلس الأعلى للهيئات
القضائية ؟

وعلى القانون رقم ٨٥ نسمة ١٩٦٩ فى شأن تعيين وترقية أعضاء
الهيئات القضائية ؟

وعلى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين
بالدولة ؟

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع
العام ؟

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ بمنع رجال
القضاء راتب طبيعة عمل ؟

وعلى موافقة مجلس الوزراء ؟

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؟

قرار القانون الآتى :

مادة ١ - يستبدل بأحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة القانون المرافق وتلغى جميع الأحكام المخالفة له .

مادة ٢ - جميع الدعاوى المنظورة أمام جهات قضائية أخرى والتي أصبحت بمقتضى هذا القانون من اختصاص مجلس الدولة ، تظل أمام تلك الجهات حتى يتم الفصل فيها نهائيا .

جميع الدعاوى والطلبات والتظلمات المنظورة أمام محاكم أو لجان تابعة لمجلس الدولة وأصبحت بمقتضى هذا القانون من اختصاص محاكم أو مجالس أو لجان أخرى تابعة للمجلس ، تحال إليها بحالتها وبغير رسوم ، وذلك ما لم تكن هذه الدعاوى والطلبات والتظلمات قد تهيأت للحكم فيها ويخطر ذوو الشأن جميعا بالاحاطة .

أما بالنسبة الى المنازعات الخاصة بالضرائب والرسوم فيصدر قانون خاص ينظم كيفية نظرها أمام مجلس الدولة .

مادة ٣ - تطبق الاجراءات المنصوص عليها فى هذا القانون ، وتطبق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص ، وذلك الى أن يصدر قانون بالاجراءات الخاصة بالقسم القضائى .

مادة ٤ - تسرى القواعد المتعلقة بتحديد الرسوم المعمول بها حاليا وذلك الى أن يصدر قانون الرسوم أمام مجلس الدولة ولا تستحق رسوم على الطعون التى ترفعها هيئة معوضى الدولة .

مادة ٥ - النواب والمستشارون المساعدون بمجلس الدولة المدرجة أسماؤهم بالجدول (الكادر) عند العمل بهذا القانون يقسمون الى فئتين (أ) ، (ب) على أن يعتبر من الفئة (أ) الخمسون الأوائل من النواب ، والخمسون الأوائل من المستشارين المساعدين والباقيون من الفئة (ب) .

مادة ٦ - لا يسرى الشرط المنصوص عليه في البند ٦ من المادة ٧٣ من النصوص المرافقة على أعضاء مجلس الدولة الحاصلين المتزوجين من أجنبيات عند العمل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ والمشار اليه .

مادة ٧ - استثناء من حكم المادة ٨٩ من القانون المرافق تستمر الاعارات الخارجية القائمة وقت العمل بهذا القانون الى نهاية المدد الميينة في القرارات الصادرة بشأنها ولو جاوزت مدة الأربع سنوات المنصوص عليها في المادة المذكورة ، ولا يجوز تجديدها أو مدتها بعد ذلك الا بمراعاة أحكام هذه المادة

مادة ٨ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برياسة الجمهورية في ٢٣ شعبان سنة ١٣٩٢ (أول أكتوبر سنة ١٩٧٢)

أنور السادات

قانون مجلس الدولة

مادة ١ (١) - مجلس الدول هيئة قضائية مستقلة .

مادة ٢ - يتكون مجلس الدولة من :

(أ) القسم القضائي .

(ب) قسم الفتوى .

(ج) قسم التشريع .

ويشكل المجلس من رئيس ومن عدد كاف من نواب الرئيس
والوكلاء والمستشارين ومن المستشارين المساعدين والنواب والمندوبين (٢) .

ويلحق بالمجلس مندوبون مساعدون تسرى عليهم الأحكام الخاصة
بالمندوبين عدا شرط الحصول على دبلومين من دبلومات الدراسات العليا .

(١) مستبدلة بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ - الجريدة الرسمية
العدد ٣١ في ١٩٨٤/٨/٢ وكان نصها قبل التعديل كالاتي :

مادة ١ - مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة تلحق بوزير العدل .

(٢) المادة ٢ فقرة ثانية مستبدلة بالقانون رقم ٧٦/١٧ الجريدة
الرسمية العدد ١١ في ١٩٧٦/٣/١١ وكانت الفقرة الثانية من المادة ٢
قبل التعديل كالاتي :

« ويشكل المجلس من رئيس ومن عدد كاف من نواب الرئيس
والمستشارين والمستشارين المساعدين والنواب والمندوبين » .

ملحوظة : نصت المادة الرابعة من القانون رقم ١٣٦ لسنة ٨٣ المشار
اليه على أن : يلغى البند ٢ من المادة ٢ من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩
بشأن المجلس الأعلى للهيئات القضائية وكل نص يخالف أحكام هذا القانون
(لذا لزم التنويه) .

الباب الأول

القسم القضائى

الفصل الأول

الترتيب والتشكيل

مادة ٣ - يؤلف القسم القضائى من :

(أ) المحكمة الادارية العليا •

(ب) محكمة القضاء الادارى •

(ج) المحاكم الادارية •

(د) المحاكم التأديبية •

(هـ) هيئة مفوضى الدولة •

مادة ٤ - يكون مقر المحكمة الادارية العليا فى القاهرة ويرأسها رئيس المجلس وتصدر أحكامها من دوائر من خمسة مستشارين وتكون بها دائرة أو أكثر لفحص الطعون وتشكل من ثلاثة مستشارين •

ويكون مقر محكمة القضاء الادارى مدينة القاهرة ويرأسها نائب رئيس المجلس لهذه المحكمة وتصدر أحكامها من دوائر تشكل كل منها من ثلاثة مستشارين ، ويحدد اختصاص كل دائرة من دوائر محكمة القضاء الادارى بقرار من رئيس مجلس الدولة •

ويجوز بقرار من رئيس مجلس الدولة انشاء دوائر للقضاء الادارى فى المحافظات الأخرى ، واذا شمل اختصاص الدائرة أكثر من محافظة جاز لها - بقرار من رئيس المجلس - أن تعقد جلساتها فى عاصمة أى من المحافظات الداخلة فى دائرة اختصاصها •

مادة ٥ - يكون مقر المحاكم الادارية فى القاهرة والاسكندرية ،
ويكون لهذه المحاكم نائب رئيس يعاون رئيس المجلس فى القيام على
تنظيمها وحسن سير العمل بها •

ويجوز انشاء محاكم ادارية فى المحافظات الأخرى بقرار من رئيس
المجلس وتصدر أحكامها من دوائر تشكّل كل منها برئاسة مستشار
مساعد وعضوية اثنين من النواب على الأقل • وتحدد دائرة اختصاص
كل محكمة بقرار من رئيس مجلس الدولة وإذا شمل اختصاص المحكمة
أكثر من محافظة جاز لها أن تتعدى فى عاصمة أى محافظة من المحافظات
الداخلية فى اختصاصها وذلك بقرار من رئيس مجلس الدولة •

مادة ٦ - تؤلف هيئة مفوضى الدولة من أحد نواب رئيس المجلس
رئيسا ومن عدد كاف من المستشارين والمستشارين المساعدين والنواب
والمندوبين •

ويكون مفوضو الدولة لدى المحكمة الادارية العليا ومحكمة القضاء
الادارى من درجة مستشار مساعد على الأقل •

مادة ٧ - تكون المحاكم التأديبية من :

(١) المحاكم التأديبية للعاملين من مستوى الادارة العليا ومن
يعادلهم •

(٢) المحاكم التأديبية للعاملين من المستويات الأولى والثانى والثالث
ومن يعادلهم •

ويكون لهذه المحاكم نائب لرئيس المجلس يعاون رئيس المجلس
فى القيام على شئونها •

مادة ٨ - يكون مقر المحاكم التأديبية للعاملين من مستوى الإدارة العليا في القاهرة والاسكندرية وتؤلف من دائرة أو أكثر تشكل كل منها من ثلاثة مستشارين ، ويكون مقر المحاكم التأديبية للعاملين من المستويات الأولى والثاني والثالث في القاهرة والاسكندرية وتؤلف من دوائر تشكل كل منها برئاسة مستشار مساعد على الأقل ، وعضوية اثنين من النواب على الأقل ، ويصدر بالتشكيل قرار من رئيس المجلس •

ويجوز بقرار من رئيس مجلس الدولة إنشاء محاكم تأديبية في المحافظات الأخرى ويبين القرار عددها ومقارها ودوائر اختصاصها بعد أخذ رأى مدير النيابة الإدارية •

وإذا شمل اختصاص المحكمة التأديبية أكثر من محافظة جاز لها أن تعقد في عاصمة أى محافظة من المحافظات الداخلة في اختصاصها ، وذلك بقرار من رئيس مجلس الدولة •

مادة ٩ - يتولى أعضاء النيابة الإدارية الادعاء أمام المحاكم التأديبية •

الفصل الثانى

الاختصاصات

مادة ١٠ - تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل فى المسائل الآتية :

(أولا) الطعون الخاصة بانتخابات الهيئات المحلية •

(ثانيا) المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين أو لورثتهم •

(ثالثا) الطلبات التى يقدمها ذوو الشأن بالطعن فى القرارات الادارية النهائية الصادرة بالتعيين فى الوظائف العامة أو الترقية أو بمنح العلاوات •

(رابعا) الطلبات التى يقدمها الموظفون العموميون بالغاء القرارات الادارية الصادرة باحالتهم الى المعاش أو الاستيداع أو فصلهم بغير الطريق التأديبي •

(خامسا) الطلبات التى يقدمها الأفراد أو الهيئات بالغاء القرارات الادارية النهائية •

(سادسا) الطعون فى القرارات النهائية الصادرة من الجهات الادارية فى منازعات الضرائب والرسوم وفقا للقانون الذى ينظم كيفية نظر هذه المنازعات أمام مجلس الدولة •

(سابعا) دعاوى الجنسية •

(ثامنا) الطعون التى ترفع عن القرارات النهائية الصادرة من جهات ادارية لها اختصاص قضائى • فيما عدا القرارات الصادرة من هيئات التوفيق والتحكيم فى منازعات العمل وذلك متى كان مرجع الطعن ، عدم الاختصاص أو عيبا فى الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو الخطأ فى تطبيقها أو تأويلها •

(تاسعا) الطلبات التى يقدمها الموظفون العموميون بالغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية •

(عاشرا) طلبات التعويض عن القرارات المنصوص عليها فى البنود السابقة سواء رفعت بصفة أصلية أو تبعية •

(حادى عشر) المنازعات الخاصة بعقود الالتزام أو الأشغال العامة أو التوريد أو بأى عقد ادارى آخر •

(ثانى عشر) الدعاوى النأديية المنصوص عليها فى هذا القانون •

(ثالث عشر) الطعون فى الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام فى الحدود المقررة قانونا •

(رابع عشر) سائر المنازعات الادارية •

ويشترط فى طلبات الغاء القرارات الادارية النهائية أن يكون مرجع الطعن عدم الاختصاص أو عيبا فى الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ فى تطبيقها أو تأويلها أو اساءة استعمال السلطة •

ويعتبر فى حكم القرارات الادارية رفض السلطات الادارية أو امتناعها عن اتخاذ قرار كان من الواجب عليها اتخاذه وفقا للقوانين واللوائح •

مادة ١١ - لا تختص محاكم مجلس الدولة بالنظر فى الطلبات المتعلقة بأعمال السيادة •

مادة ١٢ - لا تقبل الطلبات الآتية :

(أ) الطلبات المقدمة من أشخاص ليست لهم فيها مصلحة شخصية •

(ب) الطلبات المقدمة رأسا بالطعن فى القرارات الادارية النهائية المنصوص عليها فى البنود ثالثا ورابعا وتاسعا من المادة (١٠) وذلك قبل التظلم منها الى الهيئة الادارية التى أصدرت القرار أو الى الهيئات الرئاسية وانتظار المواعيد المقررة للبت فى هذا التظلم • وتبين اجراءات التظلم وطريقة الفصل فيه بقرار من رئيس مجلس الدولة •

(أولاً) اختصاص محكمة القضاء الإداري :

مادة ١٣ - تختص محكمة القضاء الإداري بالفصل في المسائل المنصوص عليها في المادة (١٠) عدا ما تختص به المحاكم الإدارية والمحاكم التأديبية كما تختص بالفصل في الطعون التي ترفع إليها عن الأحكام الصادرة من المحاكم الإدارية • ويكون الطعن من ذوى الشأن أو من رئيس هيئة مفوضى الدولة وذلك خلال ستين يوماً من تاريخ صدور الحكم^(١) • ،

(ثانياً) اختصاص المحاكم الإدارية :

مادة ١٤ - تختص المحاكم الإدارية :

(١) بالفصل في طلبات إلغاء القرارات المنصوص عليها في البنود ثالثاً ورابعاً من المادة (١٠) متى كانت متعلقة بالموظفين العموميين من المستوى الثانى والمستوى الثالث ومن يعادلهم • وفى طلبات التعويض المترتبة على هذه القرارات •

(٢) بالنسبة إلى المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت والمستحقة لمن ذكروا فى البند السابق أو لورثتهم •

(٣) بالفصل فى المنازعات الواردة فى البند الحادى عشر من المادة (١٠) متى كانت قيمة المنازعة لا تتجاوز خمسمائة جنيه •

(ثالثاً) اختصاص المحاكم التأديبية :

مادة ١٥ - تختص المحاكم التأديبية بنظر الدعاوى التأديبية عن المخالفات المالية والإدارية التى تقع من :

(١) العبارة مصححة بالاستدراك المنشور بالجريدة الرسمية - العدد ٥٢ فى ١٩٧٢/١٢/٢٨

(أولا) العاملين المدنيين بالجهاز الادارى للدولة فى وزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الحكم المحلى والعاملين بالهيئات العامة والمؤسسات العامة وما يتبعها من وحدات والشركات التى تضمن لها الحكومة حدا أدنى من الأرباح •

(ثانيا) أعضاء مجالس ادارة التشكيلات النقابية المشكلة طبقا لقانون العمل وأعضاء مجالس الادارة المنتخبين طبقا لأحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ ، المشار اليه •

(ثالثا) العاملين بالجمعيات والهيئات الخاصة التى يصدر بتحديدھا قرار من رئيس الجمهورية ممن تجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيها شهريا •
كما تختص هذه المحاكم بنظر الطعون المنصوص عليها فى البندين تاسعا وثالث عشر من المادة العاشرة •

مادة ١٦ - يصدر رئيس المحكمة قرارا بالفصل فى طلبات وقف أو مد وقف الأشخاص المشار اليهم فى المادة السابقة عن العمل أو صرف المرتب كله أو بعضه أثناء مدة الوقف وذلك فى الحدود المقررة قانونا •

مادة ١٧ - يتحدد اختصاص المحكمة التأديبية تبعا للمستوى الوظيفى للعامل وقت اقامة الدعوى واذا تعدد العاملون المقدمون للمحاكمة كانت المحكمة المختصة بمحاكمة أعلاهم فى المستوى الوظيفى هى المختصة بمحاكمتهم جميعا •

ومع ذلك تختص المحكمة التأديبية للعاملين من المستوى الأول والثانى والثالث بمحاكمة جميع العاملين بالجمعيات والشركات والهيئات الخاصة المنصوص عليها فى المادة (١٥) •

مادة ١٨ - تكون محاكمة العاملين المنسوبة اليهم مخالفة واحدة أو مخالفات مرتبطة ببعضها ومجازاتهم أمام المحكمة التي وقعت في دائرة اختصاصها المخالفة أو المخالفات المذكورة • فإذا تعذر تعيين المحكمة عينها رئيس مجلس الدولة بقرار منه •

مادة ١٩ - توقع المحاكم التأديبية الجزاءات المنصوص عليها في القوانين المنظمة لشئون من تجرى محاكمتهم •

على أنه بالنسبة الى العاملين بالجمعيات والهيئات الخاصة التي يصدر بتحديد ما قرار من رئيس الجمهورية والعاملين بالشركات التي تضمن لها الحكومة حدا أدنى من الأرباح فتكون الجزاءات :

(١) الانذار •

(٢) الخصم من المرتب لمدة لا تجاوز شهرين •

(٣) خفض المرتب •

(٤) تنزيل الوظيفة •

(٥) العزل من الوظيفة مع حفظ الحق في المعاش أو المكافأة أو مع الحرمان من المعاش أو المكافأة وذلك في حدود الربع •

مادة ٢٠ - لا تجوز اقامة الدعوى التأديبية على العاملين بعد انتهاء خدمتهم الا في الحالتين الآتيتين :

(١) اذا كان قد بدىء في التحقيق أو المحاكمة قبل انتهاء الخدمة •

(٢) اذا كانت المخالفة من المخالفات المالية التي يترتب عليها ضياع حق من الحقوق المالية للدولة أو أحد الأشخاص الاعتبارية العامة أو الوحدات التابعة لها وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ انتهاء الخدمة ولو لم يكن قد بدىء في التحقيق قبل ذلك •

مادة ٢١ - الجزاءات التأديبية التي يجوز للمحاكم التأديبية
نوعها على من ترك الخدمة هي :

(١) غرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز الأجر الاجمالي
الذى كان يتقاضاه العامل فى اشهر الذى وقعت فيه المخالفة •

(٢) الحرمان من المعاش مدة لا تزيد عن ٣ أشهر •

(٣) الحرمان من المعاش فيما لا يجاوز الربع •

وفى جميع الأحوال يجوز للمحكمة التأديبية فى أى مرحلة من مراحل
التحقيق أو الدعوى وقف صرف جزء من المعاش أو المكافأة بما لا يجاوز
اربع الى حين انتهاء المحاكمة •

ويستوفى المبلغ المنصوص عليه فى البندين ١ ، ٢ بالخصم من المعاش
فى حدود الربع شهريا أو من المكافأة أو المال اندخر ان وجد أو بطريق
الحجز الادارى •

مادة ٢٢ - أحكام المحاكم التأديبية نهائية ويكون الطعن فيها أمام
المحكمة الادارية العليا فى الأحوال المينة فى هذا القانون •

ويعتبر من ذوى الشأن فى الطعن الوزير المختص ورئيس الجهاز
المركزى للمحاسبات ومدير النيابة الادارية •

وعلى رئيس هيئة مفوضى الدولة بناء على طلب من العامل المفصول
أن يقيم الطعن فى حالات الفصل من الوظيفة •

(رابعاً) اختصاص المحكمة الادارية العليا :

مادة ٢٣ - يجوز الطعن أمام المحكمة الادارية العليا فى الأحكام
الصادرة من محكمة القضاء الادارى أو من المحاكم التأديبية وذلك فى
الأحوال الآتية :

(١) اذا كان الحكم المطعون فيه مبنيًا على مخالفة القانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله •

(٢) اذا وقع بطلان في الحكم أو بطلان في الاجراءات أثر في الحكم

(٣) اذا صدر الحكم على خلاف حكم سابق حاز قوة الشيء المحكوم فيه سواء دفع بهذا الدفع أو لم يدفع •

ويكون لذوى الشأن ولرئيس هيئة مفوضي الدولة أن يطعن في تلك الأحكام خلال ستين يوما من تاريخ صدور الحكم وذلك مع مراعاة الأحوال التي يوجب عليه القانون فيها الطعن في الحكم •

أما الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري في الطعون المقامة أمامها في أحكام المحاكم الإدارية فلا يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا إلا من رئيس مفوضي الدولة خلال ستين يوما من تاريخ صدور الحكم وذلك اذا صدر الحكم على خلاف ما جرى عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا أو اذا كان الفصل في الطعن يقتضي تقرير مبدأ قانوني لم يسبق لهذه المحكمة تقريره •

الفصل الثالث

الاجراءات

(أولا) الاجراءات أمام محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية :

مادة ٢٤ - ميعاد رفع الدعوى أمام المحكمة فيما يتعلق بطلبات الالغاء ستون يوما من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه في الجريدة الرسمية أو في النشرات التي تصدرها المصالح العامة أو اعلان صاحب الشأن به •

وينقطع سريان هذا الميعاد بالنظم الى الهيئة الادارية التي أصدرت القرار أو الهيئات الرئاسية ، ويجب أن يبت في التظلم قبل مضي ستين يوما من تاريخ تقديمه • وإذا صدر القرار بالرفض وجب أن يكون مسييا ويعتبر مضي ستين يوما على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفضه •

ويكون ميعاد رفع الدعوى بالطعن في القرار الخاص بالتظلم ستين يوما من تاريخ انقضاء الستين يوما المذكورة •

مادة ٢٥ - يقدم الطلب الى قلم كتاب المحكمة المختصة بعريضة موقعة من محام مقيد بجدول المحامين المقبولين أمام تلك المحكمة وتتضمن العريضة عدا البيانات العامة المتعلقة باسم الطالب ومن يوجه اليهم الطلب وصفاتهم ومحال اقامتهم موضوع الطلب وتاريخ التظلم من القرار ان كان مما يجب التظلم منه ونتيجة التظلم وبيانا بالمستندات المؤيدة للطلب ويرفق بالعريضة صورة أو ملخص من القرار المطعون فيه •

وللطالب أن يقدم مع العريضة مذكرة يوضح فيها أسانيد الطلب وعليه أن يودع قلم كتاب المحكمة عدا الأصول عددا كافيا من صور العريضة والمذكرة وحافطة بالمستندات •

وتعلن العريضة ومرفقاتها الى الجهة الادارية المختصة والى ذوى الشأن في ميعاد لا يجاوز سبعة أيام من تاريخ تقديمها ويتم الاعلان بطريق البريد بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول •

ويعتبر مكتب المحامي الموقع على العريضة محلا مختارا للمطالب كما يعتبر مكتب المحامي الذي ينوب عن ذوى الشأن في تقديم ملاحظاتهم محلا مختارا لهم ، كل ذلك الا اذا عينوا محلا مختارا غيره •

مادة ٢٦ - على الجهة الادارية المختصة أن تودع قلم كتاب المحكمة خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلانها مذكرة بالبيانات والملاحظات المتعلقة بالدعوى مشفوعة بالمستندات والأوراق الخاصة بها •

ويكون للطالب أن يودع قلم كتاب المحكمة مذكرة بالرد مشفوعة بما يكون لديه من مستندات في المهلة التي يحددها له المفوض اذا رأى وجها لذلك فاذا استعمل الطالب حقه في الرد كان للمجهة الادارية أن تودع مذكرة بملاحظاتها على هذا الرد مع المستندات في مدة مماثلة •

ويجوز لرئيس المحكمة في أحوال الاستعجال أن يصدر أمرا غير قابل للطعن بتقصير الميعاد المبين في الفقرة الأولى من هذه المادة ويعلن الأمر الى ذوى الشأن خلال أربع وعشرين ساعة من تاريخ صدوره وذلك بطريق البريد ويسرى الميعاد المقصر من تاريخ الاعلان •

ويقوم قلم كتاب المحكمة خلال أربع وعشرين ساعة من انقضاء الميعاد في الفقرة الأولى بإرسال ملف الأوراق الى هيئة مفوضى الدولة بالمحكمة •

مادة ٢٧ - تتولى هيئة مفوضى الدولة تحضير الدعوى وتهيئتها للمرافعة ولمفوض الدولة في سبيل تهيئة الدعوى الاتصال بالجهات الحكومية ذات الشأن للحصول على ما يكون لازما من بيانات وأوراق وأن يأمر باستدعاء ذوى الشأن لسؤالهم عن الوقائع التي يرى لزوم تحقيقها أو بدخول شخص ثالث في الدعوى أو بتكليف ذوى الشأن بتقديم مذكرات أو مستندات تكميلية وغير ذلك من اجراءات التحقيق في الأجل الذي يحدده لذلك •

ولا يجوز في سبيل تهيئة الدعوى تكرار التأجيل لسبب واحد •

ومع ذلك يجوز للمفوض اذا رأى منح أجل جديد أن يحكم على طالب التأجيل بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات يجوز منحها للطرف الآخر •

ويودع المفوض - بعد اتمام تهيئة الدعوى - تقريرا يحدد فيه الوقائع والمسائل القانونية التي يثيرها النزاع ويبدى رأيه مسبقا ، ويجوز لذوى الشأن أن يطلعوا على تقرير المفوض بقلم كتاب المحكمة ولهم أن يطلبوا صورة منه على نفقتهم •

وينفصل المفوض في طلبات الاعفاء عن الرسوم •

مادة ٢٨ - مفوض الدونة أن يعرض على الطرفين تسوية النزاع على أساس انبأىء القانونيه التى ثبتت عنىها قضاء المحكمة الادارية العليا فى خلال أجل يحدده فان تمت التسوية أثبتت فى محضر يوقع من الخصوم أو وكلائهم، وتكون للمحضر فى هذه الحالة قوة السند التنفيذى ، وتعطى صورته وفقاً للمواعيد المقررة لاعطاء صور الأحكام ، وتستبعد القضية من الجدول لانتهااء النزاع فيها • وان لم تتم التسوية جاز للمحكمة عند الفصل فى الدعوى أن تحكم على المعارض على التسوية بغرامة لا تجاوز عشرين جنيتها ويجوز منحها للطرف الآخر •

مادة ٢٩ - تقوم هيئة مفوضى الدونة خلال ثلاثة أيام من تاريخ ابتداء التقرير المشار اليه فى المادة ٢٧ بعرض ملف الأوراق على رئيس المحكمة لتعين تاريخ الجلسة التى تنظر فيها الدعوى •

مادة ٣٠ - يكون توزيع القضايا على دوائر المحكمة بمراعاة نوعها طبقاً للنظام الذى تبينه اللائحة الداخلية للمجلس •

وبيلغ قلم كتاب المحكمة تاريخ الجلسة الى ذوى الشأن ويكون ميعاد الحضور ثمانية أيام على الأقل ويجوز فى حالة الضرورة تقصيره الى ثلاثة أيام •

مادة ٣١ - لرئيس المحكمة أن يطلب الى ذوى الشأن أو الى المفوض ما يراه لازماً من ايضاحات •

ولا تقبل المحكمة أى دفع أو طلب أو أوراق مما كان يلزم تقديمه قبل احالة القضية الى الجلسة الا اذا ثبت لها أن أسباب ذلك الدفع أو الطلب أو تقديم تلك الورقة طرأت بعد الاحالة أو كان الطالب يجهلها عند الاحالة •

ومع ذلك اذا رأت المحكمة تحقيقا للعدالة قبول دفع أو طلب أو ورقة جديدة جاز لها ذلك مع جواز الحكم على الطرف الذى وقع منه الاهمال بغرامة لاتجاوز عشرين جنيها يجوز منحها للطرف الآخر • على أن الدفع والأسباب المتعلقة بالنظام العام يجوز ابدائها فى أى وقت كما يجوز للمحكمة أن تقضى بها من تلقاء نفسها •

مادة ٣٢ - اذا رأت المحكمة ضرورة اجراء تحقيق باشرته بنفسها فى الجلسة أو قام به من تندبه لذلك من أعضائها أو من المفوضين •

مادة ٣٣ - يصدر الحكم فى الدعوى فى جلسة علنية •

(ثانيا) الاجراءات امام المحاكم التأديبية :

مادة ٣٤ - تقام الدعوى التأديبية من النيابة الادارية بايداع أوراق التحقيق وقرار الاحالة قلم كتاب المحكمة المختصة ، ويجب أن يتضمن القرار المذكور بيانا بأسماء العاملين وفئاتهم والمخالفات المنسوبة اليهم والنصوص القانونية الواجبة التطبيق •

وتنظر الدعوى فى جلسة تعقد خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ايداع هذه الأوراق قلم كتاب المحكمة ، ويتولى رئيس المحكمة تحديدها خلال الميعاد المذكور على أن يقوم قلم كتاب المحكمة باعلان ذوى الشأن بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة خلال أسبوع من تاريخ ايداع الأوراق •

ويكون الاعلان فى محل اقامة المعلن اليه أو فى محل عمله بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول •

ويتم اعلان أفراد القوات المسلحة ومن فى حكمهم - ممن تسرى فى شأنهم أحكام هذا القانون - بتسليمه الى الادارة القضائية المختصة بالتوات لسلحة •

مادة ٣٥ - تفصل المحكمة التأديبية في القضايا التي تحال اليها على وجه السرعة وعلى الوزراء والرؤساء المختصين موافاة المحكمة بما تطلبه من بيانات أو ملفات أو أوراق لازمة للمصل في الدعوى خلال أسبوع من تاريخ الطلب .

ولا يجوز تأجيل نظر الدعوى أكثر من مرة لذات السبب على ألا تتجاوز فترة التأجيل أسبوعين .

وتصدر المحكمة حكمها في مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ إحالة الدعوى اليها .

مادة ٣٦ - للمحكمة استجواب العامل المقدم للمحاكمة وسماع الشهود من العاملين وغيرهم ويكون أداء الشهادة أمام المحكمة بعد حلف اليمين ويسرى على الشهود فيما يتعلق بالتخلف عن الحضور والامتناع عن أداء الشهادة أو شهادة الزور الأحكام المقررة لذلك قانونا وتحرر المحكمة محضرا بما يقع من الشاهد وتحيله الى النيابة العامة اذا رأت في الأمر جريمة .

واذا كان الشاهد من العاملين الذين تختص المحاكم التأديبية بمحاكمتهم وتخلف عن الحضور بعد تأجيل الدعوى وخطاره بالجلسة المحددة مرة أخرى أو امتنع عن أداء الشهادة ، جاز للمحكمة أن تحكم عليه بالانذار أو الخصم من المرتب لمدة لا تتجاوز شهرين .

مادة ٣٧ - للعامل المقدم الى المحاكم التأديبية أن يحضر جلسات المحاكمة أو أن يوكل عنه محاميا ، وله أن يبدى دفاعه كتابة أو شفاهة ، وللمحكمة أن تقرر حضوره شخصيا .

مادة ٣٨ - تتم جميع الاخطارات والاعلانات بالنسبة للدعاوى المنظورة أمام المحاكم التأديبية بالطريقة المنصوص عليها في المادة (٣٤) .

مادة ٣٩ - اذا رأت المحكمة أن الواقعة التي وردت بأمر الاحالة أو غيرها من الوقائع التي تضمنها التحقيق تكون جريمة جنائية أحالتها الى النيابة العامة للتصرف فيها وفصلت في الدعوى التأديبية •

ومع ذلك اذا كان الحكم في دعوى تأديبية تتوقف على نتيجة الفصل في دعوى جنائية وجب وقف الأولى حتى يتم الفصل في الثانية •

ولا يمنع وقف الدعوى من استمرار وقف العامل •

وعلى النيابة الادارية تعجيل نظر الدعوى بمجرد زوال سبب الوقف •

مادة ٤٠ - تفصل المحكمة في الواقعة التي وردت بقرار الاحالة ، ومع ذلك يجوز للمحكمة سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب النيابة الادارية التصدي لوقائع لم ترد في قرار الاحالة والحكم فيها اذا كانت عناصر المخالفة ثابتة من الأوراق ، وبشرط أن تمنح العامل أجلا مناسباً لتحضير دفاعه اذا طلب ذلك •

مادة ٤١ - للمحكمة أن تقيم الدعوى على عاملين من غير من قدموا للمحاكمة أمامها اذا قامت لديها أسباب جدية بوقوع مخالفة منهم ، وفي هذه الحالة يجب منحهم أجلا مناسباً لتحضير دفاعهم اذا طلبوا ذلك ، وتحال الدعوى برمتها الى دائرة أخرى بقرار من رئيس مجلس الدولة بناء على طلب رئيس المحكمة •

مادة ٤٢ - مع مراعاة ما هو منصوص عليه في قانون نظام العاملين بالقطاع العام المشار اليه يعمل عند نظر الطعون المنصوص عليها في البند الثالث عشر من المادة العاشرة بالقواعد والاجراءات والمواعيد المنصوص عليها في الفصل الثالث - أولاً - من الباب الأول من هذا القانون عند الأحكام المتعلقة بهيئة مفوضي الدولة •

مادة ٤٣ - لا يجوز تأجيل النطق بالحكم أكثر من مرة ، وتصدر الأحكام مسببة ويوقعها الرئيس والأعضاء •

(ثالثاً) الاجراءات أمام المحكمة الادارية العليا :

مادة ٤٤ - ميعاد رفع الطعن الى المحكمة الادارية العليا ستون يوماً من تاريخ صدور الحكم المطعون .

ويقدم الطعن من ذوى الشأن بتقرير يودع قلم كتاب المحكمة موقع من محام من المقبولين أمامها ويجب أن يشتمل التقرير علاوة على البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم - على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه وبيان بالأسباب التي بنى عليها الطعن وطلبات الطاعن فإذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه جاز الحكم بطلانه .

ويجب على ذوى الشأن عند التقرير بالطعن أن يودعوا خزانة المجلس كفالة مقدارها عشرة جنيهات تقضى دائرة فحص الطعون بمصادرتها في حانة الحكم برفض الطعن ، ولا يسرى هذا الحكم على الطعون التي ترفع من الوزير المختص وهيئة مفوض الدولة ورئيس الجهاز المركزي للمحاسبات ومدير النيابة الادارية .

مادة ٤٥ - يجب على قلم كتاب المحكمة ضم ملف الدعوى المطعون في الحكم الصادر فيها قبل إحالتها الى هيئة مفوضى الدولة .

مادة ٤٦ - تنظر دائرة فحص الطعون الطعن بعد سماع ايضاحات مفوض الدولة وذوى الشأن ان رأى رئيس الدائرة وجها لذلك واذا رأت دائرة فحص الطعون أن الطعن جدير بالعرض على المحكمة الادارية العليا ، أما لأن الطعن مرجح القبول أو لأن الفصل في الطعن يقتضى تقرير مبدأ قانونى لم يسبق للمحكمة تقريره أصدرت قرارا بحالته اليها أما اذا رأت - باجماع الآراء أنه غير مقبول شكلاً أو باطل أو غير جدير بالعرض على المحكمة حكمت برفضه .

ويكتفى بذكر القرار أو الحكم بمحضر الجلسة . وتبين المحكمة في المحضر بايجاز وجهة النظر اذا كان الحكم صادرا بالرفض ، ولا يجوز الطعن فيه بأى طريق من طرق الطعن .

وإذا قررت دائرة فحص الطعون إحالة الطعن الى المحكمة الادارية العليا يؤشر قلم كتاب المحكمة بذلك على تقرير الطعن ويخطر ذوو الشأن وهيئة مفوض الدولة بهذا القرار .

مادة ٤٧ - تسرى القواعد المقررة لنظر الطعن أمام المحكمة الادارية العليا على الطعن أمام دائرة فحص الطعون .

ويجوز أن يكون من بين أعضاء المحكمة الادارية العليا من اشترك من أعضاء دائرة فحص الطعون في اصدار قرار الاحالة .

مادة ٤٨ - مع مراعاة ما هو منصوص عليه بالنسبة الى المحكمة الادارية العليا يعمل أمامها بالقواعد والاجراءات والمواعيد المنصوص عليها في الفصل الثالث - أولا - من الباب الأول من هذا القانون .

رابعا - احكام عامة :

مادة ٤٩ - لا يترتب على رفع الطلب الى المحكمة وقف تنفيذ القرار المطلوب الغاؤه على أنه يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذه اذا طلب ذلك في صحيفة الدعوى ورأت المحكمة أن نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها .

وبالنسبة الى القرارات التي لا يقبل طلب الغائها قبل التظلم منها اداريا لا يجوز طلب وقف تنفيذها ، على أنه يجوز للمحكمة بناء على طلب المتظلم أن تحكم مؤقتا باستمرار صرف مرتبه كله أو بعضه اذا كان القرار صادرا بالفصل ، فاذا حكم له بهذا الطلب ثم رفض تظلمه ولم يرفع دعوى الغاء في الميعاد اعتبر الحكم كأن لم يكن واسترد منه ما قبضه .

مادة ٥٠ - لا يترتب على الطعن أمام المحكمة الادارية العليا وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه الا اذا أمرت دائرة فحص الطعون بغير ذلك .

كما لا يترتب على الطعن أمام محكمة القضاء الاداري في الأحكام الصادرة من المحاكم الادارية وقف تنفيذها الا اذا أمرت المحكمة بغير ذلك .

مادة ٥١ - يجوز الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية والمحاكم التأديبية بطريق التماس إعادة النظر في المواعيد والأحوال المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية أو قانون الإجراءات الجنائية حسب الأحوال وذلك بما لا يتعارض مع طبيعة المنازعة المنظورة أمام هذه المحاكم •

ولا يترتب على الطعن وقف تنفيذ الحكم إلا إذا أمرت المحكمة بغير ذلك وإذا حكم بعدم قبول الطعن أو برفضه جاز الحكم على الطاعن بغرامة لا تتجاوز ثلاثين جنيها فضلا عن التعويض إذا كان له وجه •

مادة ٥٢ - تسري في شأن جميع الأحكام ، القواعد الخاصة بقوة الشيء المحكوم فيه على أن الأحكام الصادرة بالإنهاء تكون حجة على الكافة •

مادة ٥٣ - تسري في شأن رد مستشاري المحكمة الإدارية العليا القواعد المقررة لرد مستشاري محكمة النقض وتسري في شأن رد مستشاري محكمة القضاء الإداري والمحاكم التأديبية للعاملين من مستوى الإدارة العليا القواعد المقررة لرد مستشاري محاكم الاستئناف •

وتسري في شأن رد أعضاء المحاكم الإدارية والمحاكم التأديبية الأخرى القواعد المقررة لرد القضاة •

مادة ٥٤ - الأحكام الصادرة بالإنهاء تكون صورتها التنفيذية مشمولة بالصيغة الآتية :

« عني الوزراء ورؤساء المصالح المختصة تنفيذ هذا الحكم وإجراء مقتضاه » •

أما الأحكام الأخرى فتكون صورتها التنفيذية مشمولة بالصيغة الآتية :

« على الجهة التي يناط بها التنفيذ أن تبادر إليه متى طلب منها وعلى السلطات المختصة أن تعين على إجرائه ولو باستعمال القوة متى طلب إليها ذلك » •

مادة ٥٤ مكررا (١) - اذا تبين لاحدى دوائر المحكمة الادارية العليا عند نظر أحد الطعون أنه صدرت منها أو من احدى دوائر المحكمة أحكام سابقة يخالف بعضها البعض أو رأت المدول عن مبدأ قانونى قررته أحكام سابقة صادرة من المحكمة الادارية العليا ، تعين عليها احالة الطعن الى هيئة تشكّلها الجمعية العامة لتلك المحكمة فى كل عام قضائى من أحد عشر مستشارا برئاسة رئيس المحكمة أو الأقدم فالأقدم من نوابه •

ويجب على سكرتارية المحكمة أن تعرض ملف الدعوى خلال ثلاثة أيام من صدور قرار الاحالة على رئيس المحكمة ليعين تاريخ الجلسة التى ستعقد فيها الدعوى •

ويعلن الخصوم بهذا التاريخ قبل حلوله بأربعة عشر يوما على الأقل وتصدر الهيئة المذكورة أحكامها بأغلبية سبعة أعضاء على الأقل •

الفصل الرابع

الجمعيات العمومية للمحاكم

مادة ٥٥ - تجتمع كل من المحكمة الادارية العليا ومحكمة القضاء الادارى بهيئة جمعية عمومية للنظر فى المسائل المتصلة بنظامها وأموارها الداخلية وتوزيع الأعمال بين أعضائها أو بين دوائرها •

وتتألف الجمعية العمومية من جميع مستشاريها العاملين بها ، وتدعى اليها هيئة المفوضين ويكون لمثلها صوت معدود فى المداولة •

(١) المادة ٥٤ مكررا مضافة بالقانون رقم ١٣٦/١٩٨٤/ الجريدة

الرسمية العدد ٣١ فى ١٩٨٤/٨/٢

وتدعى للانعقاد بناء على طلب رئيس المجلس أو رئيس المحكمة أو ثلاثة من أعضائها أو بناء على طلب رئيس هيئة المفوضين ولا يكون انعقادها صحيحا الا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائها وتكون الرئاسة لأقدم الحاضرين •

ويجوز لرئيس المجلس أن يحضر أية جمعية عمومية وفي هذه الحالة تكون له الرئاسة •

وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة لأصوات الحاضرين ، وإذا تساوت الآراء يرجح الجانب الذى منه الرئيس •

مادة ٥٦ - تجتمع المحاكم الادارية بهيئة جمعية عمومية تتألف من جميع أعضائها وذلك للنظر فى المسائل المتعلقة بنظامها وأموالها الداخلية ، وتدعى للانعقاد بناء على طلب رئيس المجلس أو نائب رئيس المجلس المختص لهذه المحاكم أو رئيس هيئة المفوضين أو ثلاثة من أعضائها على الأقل ، ولا يكون انعقادها صحيحا الا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائها •

وتدعى اليها هيئة المفوضين ويكون لممثلها صوت معدود فى المداولة ، وتكون الرئاسة لنائب رئيس المجلس لهذه المحاكم وفى حالة غيابه لأقدم الحاضرين •

ويجوز لرئيس المجلس أن يحضر أية جمعية عمومية وفي هذه الحالة تكون له الرئاسة •

وتصدر القرارات بالأغلبية لأصوات الحاضرين وإذا تساوت الآراء يرجح الجانب الذى منه الرئيس ، وتبلغ القرارات الى رئيس المجلس ولا تكون نافذة الا بعد تصديقه عليها بعد أخذ رأى نائب رئيس المجلس المختص لهذه المحاكم •

مادة ٥٧ - تجتمع المحاكم التأديبية بهيئة جمعية عمومية تتألف من جميع أعضائها للنظر في المسائل المتعلقة بنظامها وأمورها الداخلية وتوزيع الأعمال بين دوائرها •

وتعقد الجمعية بناء على طلب رئيس المجلس أو نائب رئيس المجلس للمحاكم التأديبية أو ثلاثة من أعضائها على الأقل •

وتسرى أحكام المادة السابقة فيما يتعلق بصحة انعقاد الجمعية العمومية ورئاستها والقرارات التي تصدرها •

الباب الثاني

قسم الفتوى والتشريع

الفصل الأول

قسم الفتوى

مادة ٥٨ - يتكون قسم الفتوى من إدارات مختصة لرياسة الجمهورية ورياسة مجلس الوزراء والوزارات والهيئات العامة ، ويرأس كل إدارة منها مستشار أو مستشار مساعد ، ويعين عدد الإدارات وتحدد دوائر اختصاصها بقرار من الجمعية العمومية للمجلس •

وتختص الإدارات المذكورة بإبداء الرأي في المسائل التي يطلب الرأي فيها من الجهات الميَّنة في الفقرة الأولى وبفحص التظلمات الإدارية •

ولا يجوز لأية وزارة أو هيئة عامة أو مصلحة من مصالح الدولة أن تبرم أو تقبل أو تجيز أي عقد أو صلح أو تحكيم أو تنفيذ قرار محكمين في مادة تزيد قيمتها على خمسة آلاف جنيه بغير استفتاء الإدارة المختصة •

مادة ٥٩ - يجوز أن يندب برياسة الجمهورية وبرئاسة مجلس الوزراء وبالوزارات والمحافظات والهيئات العامة بناء على طلب رئيس الجمهورية أو رئيس مجلس الوزراء أو الوزراء أو المحافظين أو رؤساء تلك الهيئات مستشارون مساعدون أو نواب للعمل كمفوضين لمجلس الدولة للاستعانة بهم في دراسة الشؤون القانونية والتظلمات الادارية ومتابعة ما يهم رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء والوزارات والمحافظات والهيئات العامة لدى المجلس أو ما للمجلس لديها من مسائل تدخل في اختصاصه طبقاً للقوانين واللوائح •

ويعتبر المفوض ملحقاً بإدارة الفتوى المختصة بشؤون الجهة التي يعمل فيها •

وتبين اللائحة الداخلية النظام الذي يسير عليه هؤلاء المفوضون في أعمالهم •

مادة ٦٠ - يجتمع رؤساء الادارات ذات الاختصاصات المتجانسة بهيئة لجان يرأسها نائب رئيس المجلس المختص وتبين كيفية تشكيلها وتحديد دوائر اختصاصها في اللائحة الداخلية •

كما يجوز بقرار من الجمعية العمومية للمجلس انشاء لجنة أو أكثر تخصص في نوع معين من المسائل يمتد اختصاصها إلى جميع ادارات الفتوى ويتضمن قرار الجمعية صريقة تشكيلها •

ويجوز أن يحضر اجتماعات اللجنة مستشارون مساعدون ونواب ومندوبون من الادارات المختصة وأن يشتركوا في مداولاتها ولا يكون للنواب أو للمندوبين صوت معدود في المداولات •

مادة ٦١ - لرئيس ادارة الفتوى أن يحيل الى اللجنة المختصة ما يرى احالته اليها لأهميته من المسائل التي ترد اليه لابداء الرأى فيها ، وعليه أن يحيل الى اللجنة المسائل الآتية :

(أ) كل التزام موضوعه استغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية فى البلاد أو مصلحة من مصالح الجمهور العامة .

(ب) عقود التوريد والأشغال العامة ، وعلى وجه العموم كل عقد يرتب حقوقاً أو التزامات مالية للدولة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة أو عليها اذا زادت قيمته على خمسين ألف جنيه .

(ج) الترخيص فى تأسيس الشركات التى ينص القانون على أن يكون انشاؤها بقرار من رئيس الجمهورية .

(د) المسائل التى يرى فيها أحد المستشارين رأيا يخالف فتوى صدرت من احدى ادارات قسم الفتوى أو لجانه .

ويجوز لرئيس المجلس أن يعهد الى ادارة الفتوى التى يكون مقرها خارج القاهرة بمباشرة اختصاص اللجنة .

الفصل الثانى

قسم التشريع

مادة ٦٢ - يشكل قسم التشريع من أحد نواب رئيس المجلس ومن عدد كاف من المستشارين والمستشارين المساعدين ويلحق به نواب ومندوبون .

وعند انعقاد القسم يتولى رياسته نائب رئيس المجلس وفى حالة غيابه أقدم مستشارى القسم ، وعليه أن يدعو رئيس ادارة الفتوى المختصة عند نظر التشريعات الخاصة بادارته للاشتراك فى المداولات ويكون له صوت معدود فيها ، وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين .

مادة ٦٣ - على كل وزارة أو مصلحة قبل استصدار أى قانون أو قرار من رئيس الجمهورية ذى صفة تشريعية أو لائحة أن تعرض المشروع المقترح على قسم التشريع لمراجعة صياغته ، ويجوز لها أن تعهد إليه بأعداد هذه التشريعات •

مادة ٦٤ - تقوم بمراجعة صياغة التشريعات التى يرى رئيس مجلس الوزراء أو أحد الوزراء أو رئيس مجلس الدولة نظرها على وجه الاستعجال لجنة تشكل من رئيس قسم التشريع أو من يقوم مقامه وأحد مستشارى القسم يندبه رئيس القسم ورئيس إدارة الفتوى المختصة •

الفصل الثالث

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

مادة ٦٥ - تشكل الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع برئاسة نائب لرئيس المجلس وعضوية نواب رئيس المجلس بقسمى الفتوى والتشريع ومستشارى قسم التشريع ورؤساء إدارات الفتوى •

مادة ٦٦ - تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الرأى فى المسائل والموضوعات الآتية :

(أ) المسائل الدولية والدستورية والتشريعية وغيرها من المسائل القانونية التى تحال إليها بسبب أهميتها من رئيس الجمهورية أو من رئيس الهيئة التشريعية أو من رئيس مجلس الوزراء أو من أحد الوزراء أو من رئيس مجلس الدولة •

(ب) المسائل التى ترى فيها احدى لجان قسم الفتوى رأيا يخالف فتوى صدرت من لجنة أخرى أو من الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع •

(ج) المسائل التى ترى احدى لجان قسم الفتوى إحالتها إليها لأهميتها •

(د) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض •

ويكون رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فى هذه المنازعات ملزماً للجانبين •

وينجوز لمن طلب ابداء الرأى فى المسائل المنصوص عليها فى الفقرة (أ) أن يحضر بنفسه جلسات الجمعية عند النظر فى هذه المسائل ، كما يجوز له أن يندب من يراه من ذوى الخبرة كمستشارين غير عاديين وتكون لهم — وان تعددوا — صوت واحد فى المداولات •

كما تختص الجمعية العمومية بمراجعة مشروعات القوانين وقرارات رئيس الجمهورية ذات الصلة التشريعية واللوائح التى يرى قسم التشريع احوالها اليها لأهميتها •

مادة ٦٧ — تين اللائحة الداخلية نظام العمل فى ادارات قسم الفتوى ولجانه وقسم التشريع ، كما تين اختصاص كل عضو من أعضاء ادارات الفتوى والمسائل التى يبت فيها كل منهم بصفة نهائية • وينجوز عند الاقتضاء أن ينوب المستشارون المساعدون عن المستشارين فى اختصاصاتهم •

الباب الثالث

احكام عامة

مادة ٦٨ — تشكل الجمعية العمومية لمجلس الدولة من جميع المستشارين ويتولى رياستها رئيس المجلس وعند غيابه أقدم الحاضرين من نواب الرئيس ثم من المستشارين •

وتدعى الجمعية العمومية للانعقاد بناء على طلب الرئيس أو خمسة من أعضائها ، ولا يكون انعقادها صحيحا الا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائها وتختص الجمعية العمومية عدا ما هو مبين في هذا القانون بإصدار اللائحة الداخلية للمجلس •

مادة ٦٨ مكررا (١) - ينشأ بمجلس الدولة مجلس خاص للشئون الادارية برئاسة رئيس مجلس الدولة وعضوية أقدم ستة من نواب رئيس المجلس وعند غياب أحدهم أو وجود مانع لديه يحل محله الأقدم فالأقدم من نواب رئيس المجلس •

ويختص هذا المجلس بالنظر في تعيين أعضاء مجلس الدولة وتحديد أقيمتهم وترقياتهم ونقلهم وندبهم خارج المجلس واعارتهم والنظلمات المتصلة بذلك وكذلك سائر شئونهم على الوجه المبين في هذا القانون •

ويجب أخذ رأيه في مشروعات القوانين المتصلة بمجلس الدولة •

ويجتمع هذا المجلس بدعوة من رئيسه وتكون جميع مداوالاته سرية وتصدر القرارات بأغلبية أعضائه •

مادة ٦٩ - يقدم رئيس مجلس الدولة كل سنة كلما رأى ضرورة لذلك تقريرا الى رئيس مجلس الوزراء متضمنا ما أظهرته الأحكام أو البحوث من نقص في التشريع القائم أو غموض فيه أو حالات اساءة استعمال السلطة من أية جهة من جهات الادارة أو مجاوزة تلك الجهات لسلطتها •

(١) مادة ٦٨ مكررا مضافة بالقانون رقم ١٣٦/١٩٨٤ (الجريدة

الرسمية العدد رقم ٣١ في ٢/٨/١٩٨٤) •

مادة ٧٠ - ينوب رئيس مجلس الدولة عن المجلس فى صلاته بالغير، ويرأس الجمعية العمومية للمجلس ، ويجوز له أن يحضر جلسات الجمعية العمومية لقسمى القنوى والتشريع ولجانه وجلسات قسم التشريع وتكون له الرئاسة فى هذه الحالات •

ويعرف رئيس المجلس على أعمال أقسام المجلس المختلفة وتوزيع العمل بينها كما يشرف على الأعمال الادارية وعلى الأمانة العامة للمجلس •

وعند غياب الرئيس أو خلو منصبه يحل محله فى اختصاصاته الأقدم فالأقدم من نواب الرئيس •

مادة ٧١ - يعاون رئيس المجلس فى تنفيذ اختصاصاته المينة فى المادة السابقة أمين عام من درجة مستشار مساعد على الأقل يندب بقرار من رئيس المجلس •

مادة ٧٢ - يشكل بالأمانة العامة لمجلس الدولة مكتب فنى برئاسة الأمين العام ، ويندب أعضاؤه بقرار من رئيس المجلس من بين المستشارين المساعدين والنواب والمندوبين ، ويلحق به عدد كاف من الموظفين الاداريين والكتابيين •

ويختص المكتب الفنى باعداد البحوث التى يطلب اليه رئيس المجلس القيام بها ، كما يشرف على أعمال الترجمة والمكتبه واصدار مجلة المجلس ومجموعات الأحكام والفتاوى وتبويبها وتنسيقها •

الباب الرابع

فى نظام أعضاء مجلس الدولة

الفصل الأول

فى التعيين والترقية وتحديد الأقدمية

مادة ٧٣ - يشترط فىمن يعين عضوا فى مجلس الدولة :

- (١) أن يكون مصريا متمتعا بالأهلية المدنية الكاملة •
- (٢) أن يكون حاصلًا على درجة الليسانس من إحدى كليات الحقوق بجمهورية مصر العربية أو على شهادة أجنبية معادلة لها وأن ينجح فى الحالة الأخيرة فى امتحان المعادلة طبقا للقوانين واللوائح الخاصة بذلك •
- (٣) أن يكون محمود السيرة حسن السمعة •
- (٤) ألا يكون قد حكم عليه من المحاكم أو مجالس التأديب لأمر مغل بالشرف ولو كان قد رد إليه اعتباره •
- (٥) أن يكون حاصلًا على دبلومين من دبلومات الدراسات العليا أحدهما فى العلوم الإدارية أو القانون العام إذا كان التعيين فى وظيفة مندوب •
- (٦) ألا يكون متزوجا بأجنبية ، ومع ذلك يجوز باذن من رئيس الجمهورية الإعفاء من هذا الشرط إذا كان متزوجا بمن تنتمى بجنسيتهما إلى إحدى البلاد العربية •
- (٧) ألا تقل سن من يعين مستشارا بالمحاكم عن ثمان وثلاثين سنة

ولا تقل سن من يعين عضوا بالمحاكم الادارية والتأديبية عن ثلاثين سنة
ولا تقل سن من يعين مندوبا مساعدا عن تسع عشرة سنة (١) .

مادة ٧٤ - مع مراعاة الشروط المنصوص عليها في المادة السابقة
يكون التعيين في وظائف مجلس الدولة بطريق الترقية من الوظائف التي
تسبقها مباشرة . على أنه يجوز أن يعين رأسا من غير أعضاء المجلس في
لوظائف المنصوص عليها في المواد التالية وبالشروط المقررة بها وذلك
في حدود ربع عدد الدرجات الخالية في كل وظيفة خلال سنة مالية
كاملة .

ولا يدخل في هذه النسبة وظائف المندوبين والوظائف التي تملأ
بالتبادل بين شاغليها ومن يحل محلهم من خارج المجلس وكذلك الوظائف
المنشأة .

مادة ٧٥ - يعتبر المندوب المساعد معينا في وظيفة مندوب من أول
يناير التالي لحصوله على الدبلومين المنصوص عليهما في البند (٥) من
المادة ٧٣ متى كانت التقارير المقدمة عنه مرضية .

ويجوز أن يعين مباشرة في وظيفة مندوب الحاصلون على هذين
الدبلومين من الفئات الآتية :

(أ) المندوبون السابقون بمجلس الدولة .

(ب) من يشغلون وظيفة وكيل النائب العام أو وكيل النيابة الادارية أو

محام بهيئة قضايا الدولة (٢) .

(١) البند (٧) من المادة ٧٣ معدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤
الجريدة الرسمية العدد رقم ٣١ في ١٩٨٤/٨/٢ وكان النص قبل التعديل
على النحو التالي :

(٧) ألا تقل سن من يعين مستشارا بالمحاكم عن أربعين سنة .
وألا تقل سن من يعين عضو بالمحاكم الادارية عن ٢٨ سنة وألا تقل سن من
يعين مندوبا مساعدا عن تسع عشرة سنة .

(٢) عبارة « هيئة قضايا الدولة » حلت محل عبارة « ادارة قضايا
الحكومة » وفقا للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٦ - الجريدة الرسمية العدد
٢٣ في ١٩٨٦/٦/٥

- (ج) المعيدون في كلية الحقوق أو في مادة القانون بجامعة جمهورية مصر العربية متى أمضى المعيد ثلاث سنوات في عمله وكان راتبه يدخل في حدود مرتب مندوب .
- (د) المشتغلون بعمل يعتبر بقرار من المجلس الأعلى للهيئات القضائية نظيرا للعمل القضائي متى أمضى كل منهم ثلاث سنوات في عمله .
- (هـ) المحامون المشتغلون أمام المحاكم الابتدائية مدة سنة على الأقل .

مادة ٧٦ - يجوز أن يعين في وظيفة نائب من الفئة (ب) (١) .

- (أ) النواب السابقون بمجلس الدولة .
- (ب) قضاة المحاكم الابتدائية ووكلاء النائب العام من الفئة الممتازة ووكلاء النيابة الادارية من الفئة الممتازة والنواب بهيئة قضايا الدولة (٢) .

(ج) أعضاء هيئة التدريس بكلية الحقوق وأعضاء هيئة تدريس القانون بجامعة جمهورية مصر العربية والمشتغلون بعمل يعتبر بقرار من المجلس الأعلى للهيئات القضائية نظيرا للعمل القضائي متى أمضوا جميعا تسع سنوات متوالية في العمل القانوني وكانوا في درجات مماثلة لدرجة نائب من الفئة (ب) (*) أو يتقاضون مرتبا يدخل في حدود هذه الدرجة .

ملحوظة :

- (١) ، (*) يستبدل بعبارة « نائب ب » و « نائب أ » أينما وردت في قانون مجلس الدولة المشار اليه كلمة « نائب » أعمالا لحكم المادة الرابعة من القانون ٧٦/١٧ الجريدة الرسمية العدد ١١ في ١١/٣/١٩٧٦
- (٢) عبارة « هيئة قضايا الدولة » حلت محل عبارة « ادارة قضايا الحكومة » وفقا للقانون رقم ١٠ لسنة ٨٦ سالف الذكر .
- مع ملاحظة أنه يسرى التعديل على جميع المواد اللاحقة التي تتضمن ذات العبارات .

(د) المحامون الذين اشتغلوا أمام محاكم الاستئناف أربع سنوات متوالية بشرط أن يكونوا قد مارسوا فعلا لمدة تسع سنوات المحاماة أو أى عمل يعتبر بقرار يصدر من المجلس الأعلى للهيئات القضائية نظيرا للعمل القضائي .

مادة ٧٧ - يجوز أن يعين فى وظيفة نائب من الفئة (أ) :

(أ) النواب السابقون بمجلس الدولة الذين شغلوا هذه الدرجة خمس سنوات على الأقل .

(ب) قضاة المحاكم الابتدائية ووكلاء النائب العام من الفئة الممتازة ووكلاء النيابة الادارية من الفئة الممتازة والنواب بهيئة قضايا الدولة (١) الشاغلون لوظائف معادلة بتلك الجهات .

(ج) الأساتذة المساعدون بكليات الحقوق وأساتذة القانون والمساعدون بجامعة مصر العربية والمشتغلون بعمل يعتبر بقرار يصدر من المجلس الأعلى للهيئات القضائية نظيرا للعمل القضائي متى أمضوا أربع عشرة سنة متوالية فى العمل القانوني وكانوا فى درجات مائلة لدرجات نائب من الفئة (أ) (٢) أو يتقاضون مرتبا يدخل فى حدود هذه الدرجة .

(د) المحامون الذين اشتغلوا أمام محاكم الاستئناف مدة تسع سنوات متتالية بشرط أن يكونوا قد مارسوا المحاماة فعلا أو أى عمل يعتبر بقرار من المجلس الأعلى للهيئات القضائية نظيرا للعمل القضائي مدة أربع عشرة سنة .

مادة ٧٨ - يجوز أن يعين فى وظيفة مستشار مساعد من الفئة (ب) :

(أ) المستشارون المساعدون السابقون بمجلس الدولة .

(ب) رؤساء المحاكم الابتدائية والمستشارون المساعدون (ب) بهيئة قضايا الدولة) ورؤساء النيابة الادارية .

(١) انظر هامش رقم ٢ ص ٣٥

(*) انظر الملاحظة ص ٣٦

(ج) أساتذة كليات الحقوق وأساتذة القانون بجامعات جمهورية مصر العربية أو الأساتذة المساعدون بهذه الجامعات الذين أمضوا في وظيفة أستاذ مساعد مدة لا تقل عن خمس سنوات •

(د) المحامون الذين اشتغلوا أمام محاكم استئناف مدة اثنتى عشرة سنة متتالية بشرط أن يكونوا قد مارسوا المحاماة فعلا أو أى عمل يعتبر بقرار من المجلس الأعلى للهيئات القضائية نظيرا للعمل القضائي مدة سبع عشرة سنة •

(هـ) المشتغلون بعمل يعتبر بقرار من المجلس الأعلى للهيئات القضائية نظيرا للعمل القضائي ممن أمضوا سبع عشرة سنة متوالية في العمل القانوني وكانوا في درجات مماثلة لدرجة مستشار مساعد من الفئة (ب) أو يتقاضون مرتبا يدخل في حدود هذه الدرجة •

مادة ٧٩ - يجوز أن يعين في وظيفة مستشار مساعد من الفئة (أ) :

(أ) المستشارون المساعدون السابقون بمجلس الدولة الذين أمضوا في هذه الدرجة ثلاثة سنوات على الأقل •

(ب) الرؤساء بالمحاكم الابتدائية ورؤساء النيابة العامة والنيابطة الادارية والمستشارون المساعدون بهيئة قضايا الدولة الشاغلون لوظائف معادلة بتلك الجهات •

(ج) أساتذة كليات الحقوق وأساتذة القانون بجامعات جمهورية مصر العربية الذين أمضوا في وظيفة أستاذ مدة لا تقل عن ستين •

(د) المشتغلون بعمل يعتبر بقرار من المجلس الأعلى للهيئات القضائية نظيرا للعمل القضائي مدة عشرين سنة وكانوا في درجات مماثلة لدرجة مستشار مساعد عن الفئة (أ) أو يتقاضون مرتبا يدخل في حدود هذه الدرجة •

(هـ) المحامون الذين اشتغلوا أمام محاكم الاستئناف خمس عشرة سنة متوالية بشرط أن يكونوا قد مارسوا المحاماة فعلا أو أى عمل يعتبر بقرار من المجلس الأعلى للهيئات القضائية نظيرا للعمل القضائي مدة عشرين سنة •

مادة ٨٠ - يجوز أن يعين فى وظيفة مستشار :

(أ) المستشارون السابقون بمجلس الدولة •

(ب) المستشارون بمحاكم الاستئناف والمحامون العاملون بالنيابة العامة والوكلاء العامون بالنيابة الادارية والمستشارون بهيئة قضايا الدولة •

(ج) أساتذة كليات الحقوق وأساتذة القانون بجامعةات جمهورية مصر العربية الذين أمضوا فى وظيفة أستاذ مدة لا تقل عن ثلاث سنوات •

(د) المحامون الذين اشتغلوا أمام محكمة النقض خمس سنوات متوالية •

مادة ٨١ - استثناء من احكام المواد ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ يجوز أن يعين رجال القضاء والنيابة العامة والنيابة الادارية وأعضاء هيئة قضايا الدولة والمشتغلون بالتدريس فى كليات الحقوق أو بتدريس مادة القانون فى جامعةات جمهورية مصر العربية فى وظائف أعضاء مجلس الدولة التى تلى مباشرة درجات وظائفهم فى جهاتهم الأصلية على ألا يترتب على ذلك أن يسبقوا زملاءهم بمجلس الدولة •

مادة ٨٢ - يشترط فىمن يلحق مستشارا بالمحكمة الادارية العليا أن يكون قد شغل وظيفة مستشار بمجلس الدولة مدة ثلاث سنوات على الأقل •

مادة ٨٣ (١) - يعين رئيس مجلس الدولة بقرار من رئيس الجمهورية من بين نواب رئيس المجلس بعد أخذ رأى جمعية عمومية خاصة تشكل من رئيس مجلس الدولة ونوابه ووكلائه والمستشارين الذين شغلوا وظيفة مستشارا لمدة سنتين .

ويعين نواب رئيس المجلس ووكلاؤه بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة الجمعية العمومية للمجلس .

ويعين باقى الاعضاء والمندوبون المساعدون بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة المجلس الخاص للشئون الادارية .

ويعتبر تاريخ التعيين أو الترقية من وقت موافقة الجمعية العمومية أو المجلس المشار اليه حسب الأحوال .

مادة ٨٤ (١) - يكون اختيار النواب من الفئة (ب) بطريق الترقية

(١) مادة ٨٣ فقرة أولى مستبدلة بالقانون رقم ١٧/١٩٧٦ - الجريدة الرسمية العدد ١١ فى ١١/٢/١٩٧٦ وكان نصها :

« مادة ٨٣ - يعين رئيس مجلس الدولة بقرار من رئيس الجمهورية من بين نواب رئيس المجلس بعد أخذ رأى المجلس الاعلى للهيئات القضائية ويعين نواب رئيس المجلس بقرار من رئيس الجمهورية بناء على ترشيح الجمعية العمومية للمجلس وبعد أخذ رأى المجلس الاعلى للهيئات القضائية ، ثم عدلت بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ (الجريدة الرسمية العدد ٣١ فى ٢/٨/١٩٨٤) وكان نصها قبل التعديل على النحو التالى :

يعين رئيس مجلس الدولة بقرار من رئيس الجمهورية من بين نواب رئيس المجلس بعد أخذ رأى مجلس الاعلى للهيئات القضائية ، ويعين نواب رئيس المجلس ووكلاؤه بقرار من رئيس الجمهورية بناء على ترشيح الجمعية العمومية للمجلس وبعد أخذ رأى المجلس الاعلى للهيئات القضائية .

ويعين باقى الأعضاء والمندوبون المساعدون بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة المجلس الاعلى للهيئات القضائية .

ويعتبر تاريخ الترقية من وقت موافقة المجلس الاعلى للهيئات القضائية (٢) مادة ٨٤ مستبدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ - الجريدة الرسمية العدد ٢٨ فى ١٢/٧/١٩٧٣ وكان نصها قبل التعديل كالاتى :

« مادة ٨٤ - تكون الترقية الى وظيفة مستشار مساعد وما يعادلها بالاقتدار على أساس درجة الكفاية وعند التساوى فى درجة الكفاية يعتد بالأقدمية أما الترقية الى وظيفة نائب فتكون بالأقدمية متى حصل العضو على درجة لا تقل عن فوق المتوسط فى تقرير التفتيش الفنى » .

من بين المندوبين على أساس الأقدمية ومن واقع أعمالهم وتقارير التفتيش عنهم •

وتكون ترقية النواب من الفئتين (ب و أ) والمستشارين المساعدين من الفئتين (ب و أ) على أساس الأقدمية مع الأهلية •

ويجوز ترقية ترقيتهم للكفاية الممتازة ولو لم يحل دورهم في الترقية متى أمضوا في وظائفهم سنتين على الأقل ، وبشرط ألا تزيد نسبة من يرقى منهم لهذا السبب على ربع عدد الوظائف الخالية في كل درجة خلال سنة مالية كاملة ، ويكون اختيارهم بترتيب الأقدمية فيما بينهم •

ويعتبر من ذوي الكفاية الممتازة النواب والمستشارون المساعدون الحاصلون - في آخر تقريرين لكفائتهم في تقارير التفتيش الفني على درجة كفاء وبشرط ألا تقل تقديراتهم السابقة جميعها عن درجة فوق المتوسط •

وفيما عدا ذلك يجرى الاختيار في الوظائف الأخرى على أساس درجة الأهلية ، وعند التساوى تراعى الأقدمية •

مادة ٨٥ - تعين الأقدمية وفقا لتاريخ القرار الصادر بالتعين أو الترقية وإذا عين أثنان أو أكثر في وقت واحد وفي الدرجة عينها أو رقوا إليها حسبت أقدميتهم وفقا لترتيب تعيينهم أو ترقيتهم •

وتعتبر أقدمية أعضاء المجلس الذين يعادون الى مناصبهم من تاريخ تعيينهم أول مرة •

وتحدد أقدمية من يعينون من خارج المجلس في قرار التعيين وذلك بعد موافقة المجلس الخاص للشئون الادارية ويجوز أن تحدد أقدمية رجال القضاء والنيابة العامة والنيابة الادارية وهيئة قضايا الدولة^(١) وغيرهم ممن يعينون من خارج السلك القضائي عند تعيينهم في وظائف مجلس الدولة

(١) انظر هامش (٢) ص ٣٥ •

المماثلة لدرجاتهم من تاريخ تعيينهم فى هذه الدرجات وبشرط ألا يترتب على ذلك أن يسبقوا زملاءهم فى المجلس (١) •

وتحدد أقدمية المحامين عند تعيينهم فى وظائف مجلس الدولة من تاريخ استيفائهم لشروط الصلاحية للوظائف المعينين فيها على ألا يترتب على ذلك أن يسبقوا زملاءهم فى المجلس •

مادة ٨٦ - يؤدى أعضاء مجلس الدولة والمندوبون المساعدون قبل اشتغالهم بوظائفهم اليمين الآتية :

« أقسم بالله العظيم أن أحكم بالعدل وأن أؤدى أعمال وظيفتى بالنزاهة والصدق وأن أخدم القوانين » (٢) •

ويكون أداء رئيس المجلس اليمين أمام رئيس الجمهورية •

ويكون أداء اليمين بالنسبة لنواب رئيس المجلس والمستشارين والمستشارين الماعدين أمام المحكمة الإدارية العليا • أما باقى الأعضاء والمندوبون المساعدون فيؤدون اليمين أمام رئيس مجلس الدولة •

الفصل الثانى

فى النقل والندب والاعارة

مادة ٨٧ - يتم إلحاق أعضاء مجلس الدولة بأقسامه المختلفة وندبهم من قسم الى آخر أو بين فروع القسم الواحد بقرار من رئيس مجلس الدولة •

ومع ذلك يجوز ندب المستشار بمحكمة القضاء الإدارى من دائرة الى أخرى عند الضرورة بقرار من رئيس هذه المحكمة •

(١) عبارة المجلس الخاص للشئون الإدارية الواردة بالفقرة الثالثة من المادة ٨٥ بعد التعديل المنصوص عليه بالقانون رقم ٨٤/١٣٦ السابق الإشارة إليه وكانت قبل التعديل « المجلس الأعلى للهيئات القضائية » •

(٢) صيغة القسم مصححة بالاستدراك المنشور بالجريدة الرسمية

العدد ٥٢ فى ١٩٧٢/١٢/٢٨

كما يجوز ندب رؤساء وأعضاء المحاكم الادارية والتأديية من محكمة الى أخرى عند الضرورة بقرار من نائب رئيس المجلس للمحاكم الادارية أو التأديية •

ويجوز أيضا ندب أعضاء هيئة مفوضى الدولة من محكمة الى أخرى عند الضرورة بقرار من رئيس الهيئة •

مادة ٨٨ - يجوز ندب أعضاء مجلس الدولة كل الوقت أو في غير أوقات العمل الرسمية أو اعارتهم للقيام بأعمال قضائية أو قانونية لوزارات الحكومة ومصالحها أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة وذلك بقرار من رئيس مجلس الدولة بعد موافقة المجلس الخاص للشئون الادارية على أن يتولى المجلس المذكور وحده تحديد المكافأة التي يستحقها العضو المتدب أو المعار عن هذه الأعمال •

أما بالنسبة الى الهيئات أو اللجان التي يرأسها أو يشترك في عضويتها بحكم القانون أحد أعضاء مجلس الدولة فيكون التدب لها بقرار من رئيس المجلس •

كما تجوز اعارة أعضاء مجلس الدولة للقيام بأعمال قضائية أو قانونية للحكومات الأجنبية أو للهيئات الدولية وذلك بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة المجلس الخاص للشئون الادارية (١)

ولا يجوز أن يترتب على التدب أو الاعارة الاخلال بحسن سير العمل •

(١) عبارة المجلس الخاص للشئون الادارية الواردة بالمادة ٨٨ بعد التعديل المنصوص عليه بالقانون رقم ١٣٦/١٩٨٤ السابق الاشارة اليه وكانت قبل التعديل : « المجلس الأعلى للهيئات القضائية » •

مادة ٨٤ (١) - لا يجوز أن تزيد مدة اعارة عضو مجلس الدولة
الى الخارج على أربع سنوات متصلة • وتعتبر المدة متصلة اذا تابعت
ايامها او فصل بينها فاصل زمنى يقل عن خمس سنوات •
ومع ذلك يجوز أن تزيد المدة على هذا القدر اذا اقتضت ذلك
مصلحه ثوميه يفدرها رئيس الجمهورية •

مادة ٨٥ • - يجوز شغل وظيفة المعار بدرجةها اذا كانت مدة الاعارة
لا تقل عن سنة فاذا عاد المعار الى عمله بمجلس الدولة قبل نهاية هذه المدة
يشغل الوظيفة الخالية من درجته او يشغل درجته الاصلية بصفه شخصيه
حتى ان تسوى حالته على اول وظيفة تخلو من درجته •

الفصل الثالث

فى عدم قابلية اعضاء مجلس الدولة للعزل

مادة ٨٦ (٢) - اعضاء مجلس الدولة من درجة مندوب فما فوقها

(١) مادة ٨٦ مستبدله بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٦٧٤ - الجريدة
الرسمية العدد ٢٢ فى ١/٦/١٦٧٤ وان نصها قبل التعديل كالتالى :
" مادة ٨٦ - لا يجوز باى حال من الاحوال ان تزيد مدة اعارة عضو
مجلس الدولة الى الخارج على اربع سنوات متصلة • وتعتبر المدة متصلة
اذا تابعت ايامها او فصل بينها فاصل زمنى يقل عن خمس سنوات •
(١) المادة ٦١ معدله بالقانون رقم ١٦١ لسنة ١٦٨٢ - الجريدة
الرسمية العدد السابق الاشارة اليه وان نصها قبل التعديل على النحو
السالى :

مادة ٦١ - اعضاء مجلس الدولة من درجة نائب فما فوقها غير قابليين
للعزل ، ويسرى بالنسبة الى هؤلاء سائر الضمانات التى يتمتع بها
النصاب ، وتكون الهيئة المشكل منها مجلس التأديب هى الجهة المختصة
فى كل ما يتصل بهذا الشأن •

ومع ذلك اذا اوضح أن أحدهم فقد الثقة والاعتبار اللذين تتطلبهما
الوظيفة او فقد اسباب الصلاحية لادائها لغير الاسباب الصحية احيل الى
المعاش أو نقل الى وظيفة معادلة غير قضائية بقرار من رئيس الجمهورية
بعد موافقة مجلس التأديب •

أما ما عدا هؤلاء من أعضاء المجلس فيكون فصلهم أو نقلهم الى
وظائف معادلة غير قضائية من رئيس الجمهورية بعد موافقة الهيئة المشكل
منها مجلس التأديب •

غير قابلين للعزل ويسرى بالنسبة لهؤلاء جميع الضمانات التي يتمتع بها رجال القضاء وتكون الهيئة المشكل منها مجلس التأديب هي الجهة المختصة في كل ما يتصل بهذا الشأن •

ومع ذلك اذا اتضح أن أحدهم فقد الثقة والاعتبار اللذين تتطلبهما الوظيفة أو فقد أسباب صلاحه لآدائها لغير الأسباب الصحية أحيل الى المعاش أو نقل الى وظيفة معادلة غير قضائية بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس التأديب •

مادة ٩٢ - يقدم طلب النظر في الاحالة الى المعاش أو النقل الى وظيفة غير قضائية من رئيس مجلس الدولة • وعلى مجلس التأديب أو الهيئة المشكل منها حسب الأحوال أن يدعو العضو للحضور أمامه لسماع أقواله • وللمجلس أن يقرر اعتبار العضو في أجازة حتمية بمرتب كامل الى أن يصدر قرار في الطلب بقبوله أو رفضه •

مادة ٩٣ - يعرض رئيس مجلس الدولة على الهيئة المشكل منها مجلس التأديب أمر المستشارين المساعدين والنواب الذين يحصلون على تقريرين متتاليين بدرجة أقل من المتوسط ، وتقوم الهيئة بفحص حالتهم وسماع أقوالهم فاذا تبين لها صحة التقارير أو صيرورتها نهائية قررت احوالهم الى المعاش أو نقلهم الى وظيفة أخرى غير قضائية •

ويصدر بالاحالة الى المعاش أو بالنقل قرار من رئيس الجمهورية بناء على طلب من رئيس مجلس الدولة •

ويعتبر تاريخ الاحالة الى المعاش من يوم نشر قرار رئيس الجمهورية بالجريدة الرسمية •

الفصل الرابع

فى واجبات أعضاء المجلس

مادة ٩٤ - لا يجوز لعضو مجلس الدولة القيام بأى عمل تجارى كما لا يجوز له القيام بأى عمل لا يتفق واستقلال القضاء وكرامته •

ويجوز للمجلس الأعلى للهيئات القضائية أن يقرر منع عضو مجلس الدولة من مباشرة أى عمل يرى أن القيام به يتعارض مع واجبات الوظيفة وحسن أدائها •

مادة ٩٥ - يحظر على أعضاء مجلس الدولة الاشتغال بالعمل السياسى •

ولا يجوز لهم الترشيح لانتخابات مجلس الشعب أو الهيئات المحلية الا بعد تقديم استقالاتهم وتعتبر الاستقالة فى هذه الحالة مقبولة بمجرد تقديمها •

مادة ٩٥ مكررا (١) - يسوى المعاش المستحق لعضو مجلس الدولة المستقيل طبقا لحكم المادة السابقة الذى يرشح نفسه لعضوية مجلس الشعب وفقا للقواعد الآتية :

(أ) من بلغت مدة خدمته المحسوبة فى المعاش سبعا وعشرين سنة فأكثر ، يحصل على معاش يساوى أربعة أخماس آخر مربوط الوظيفة التى كان يشغلها أو أربعة أخماس المرتب الأسمى الذى كان يتقاضاه أيهما أصلح له •

(ب) من بلغت مدة خدمته المحسوبة فى المعاش عشرين سنة وتقل عن سبع وعشرين تضاف خمس سنوات افتراضية الى مدة خدمته بشرط ألا يجاوز سنة افتراضا ستين سنة ، وبحيث لا يقل

(١) مضافة بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧٦ الجريدة الرسمية - العدد ٣٥ مكرر فى ١٩٧٦/٨/٢٨

المعاش الذى يحصل عليه عن ثلاثة أخماس آخر مربوط الوظيفة التى كان يشغلها أو ثلاثة أخماس المرتب الأصلى الذى كان يتقاضاه أيهما أصلح له .

(ج) من بلغت مدة خدمته المحسوبة فى المعاش خمس عشرة سنة وتقل عن عشرين ، تضاف خمس سنوات افتراضية الى مدة خدمته بشرط ألا يجاوز سنه افتراضا ستين سنة ، وبحيث لا يقل المعاش الذى يحصل عليه عن نصف آخر مربوط الوظيفة التى كان يشغلها أو نصف المرتب الأصلى الذى كان يتقاضاه أيهما أصلح له .

وإذا لم ينجح العضو المستقيل فى الانتخابات وحصل على عشر عدد الأصوات الصحيحة التى أعطت على الأقل ، صرف له الفرق بين المرتب الأصلى الذى كان يتقاضاه عند تقديم الاستقالة وبين المعاش الذى استحقه وفقا للقواعد السابقة وذلك لمدة ثلاث سنوات من تاريخ الاستقالة أو بلوغه سن الاحالة الى المعاش أو الوفاة أيهما أقرب .

وتسرى أحكام البنود (أ، ب، ج) على عضو مجلس الدولة الذى يعين عضوا فى مجلس الشعب^(١) .

مادة ٩٦ - لا يجوز لأعضاء مجلس الدولة افشاء سر المداولات .

مادة ٩٧ - لا يجوز لعضو مجلس الدولة أن ينقطع عن عمله دون أن يرخص له فى ذلك كتابة الا اذا كان انقطاعه لسبب مفاجئ ، فاذا زادت مدة الانقطاع عن سبعة أيام فى السنة حسبت المدة الزائدة من أجازته السنوية .

(١) مضافة بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧٦ الجريدة الرسمية - العدد ٣٥ مكرر فى ١٩٧٦/٨/٢٨

مادة ٩٨ - يعتبر عضو مجلس الدولة مستقيلا اذا انقطع عن عمله مدة ثلاثين يوما متصلة بدون اذن ولو كان ذلك بعد انتهاء أجازته أو اعارته أو ندبه لغير عمله •

ومع ذلك اذا عاد العضو وقدم أسبابا تبرر انقطاعه عرضها رئيس مجلس الدولة على المجلس الخاص للشئون الادارية فاذا تبين له جسدتها اعتبر غير مستقيل وفي هذه الحالة تحسب مدة الغياب أجازة من نوع الأجازة السابقة أو أجازة اعتيادية بحسب الأحوال (١) •

الفصل الخامس

فى التفتيش على أعضاء مجلس الدولة

مادة ٩٩ - تشكل بمجلس الدولة ادارة للتفتيش الفنى على أعمال المستشارين المساعدين والنواب والمندوبين والمندوبين المساعدين برئاسة أحد نواب رئيس المجلس وعضوية عدد كاف من المستشارين والمستشارين المساعدين •

ويكون تقدير الكفاية باحدى الدرجات الآتية :

كفء - فوق المتوسط - متوسط - أقل من المتوسط •

ويجب اجراء التفتيش مرة على الأقل كل سنتين ويجب ايداع تقرير التفتيش خلال شهرين على الأقل من تاريخ انتهاء التفتيش •

كما يجب أن يحاط أعضاء مجلس الدولة علما بكل ما يودع بملفات خدمتهم من تقارير أو ملاحظات أو أوراق •

وتنظم اللائحة الداخلية لمجلس الدولة طريقة العمل بادارة التفتيش واجراءاته وتبين الضمانات الواجب توفيرها لأعضاء المجلس الخاضعين للتفتيش •

(١) عبارة « المجلس الخاص للشئون الادارية الواردة بالمادة ٩٨ بعد التعديل المنصوص عليه بالقانون رقم ١٣٦/١٩٨٤ السابق الاشارة اليه وكانت قبل التعديل : « المجلس الأعلى للهيئات القضائية » •

مادة ١٠٠ - يخطر رئيس مجلس الدولة من تقدر كفايته بدرجة متوسط أو أقل من المتوسط من الأعضاء وذلك بمجرد انتهاء اداة التقشيش الفنى من تقدير كفايته ، ولن أخطر الحق فى التظلم من التقدير خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاخطار •

كما يقوم رئيس مجلس الدولة - قبل عرض مشروع حركة الترقيات - على المجلس الخاص للشئون الادارية بثلاثين يوما على الأقل ، باخطار أعضاء مجلس الدولة الذين حل دورهم ولم تشملهم حركة الترقيات لسبب غير متصل بتقارير الكفاية التى فصل فيها وفقا للمادة ١٠٢ أو فات ميعاد التظلم منها • ويبين بالاخطار أسباب التخطى ، ولن أخطر الحق فى التظلم فى الميعاد المنصوص عليه فى الفقرة السابقة (١) •

ويتم الاخطار المشار اليه فى الفقرتين السابقتين ب خطاب موصى عليه بصحوب بعلم الوصول •

مادة ١٠١ - يكون التظلم بعريضة تقدم الى ادارة التقشيش الفنى ، وعلى هذه الادارة احالة التظلم الى المجلس الخاص للشئون الادارية خلال خمسة أيام من تاريخ تقديم التظلم (٢) •

مادة ١٠٢ يفصل المجلس الخاص للشئون الادارية فى التظلم بعد الاطلاع على الأوراق وسماع أقوال المتظلم ويصدر قراره خلال خمسة عشر يوما من تاريخ احالة الأوراق اليه وقبل اجراء حركة الترقيات •

ويقوم المجلس الخاص للشئون الادارية أيضا عند نظر مشروع حركة الترقيات بفحص تقارير كفاية المرشحين للترقية من درجة فوق المتوسط أو كفاء (٣) •

(١) ، (٢) (٣) عبارة (المجلس الخاص للشئون الادارية) الواردة فى المواد ١٠٠ فقرة ثانية و ١٠١ و ١٠٢ بعد التعديل المنصوص عليه بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ السابق الاشارة اليه •

ولا يجوز للمجلس الخاص للشئون الادارية النزول بهذا التقدير الى درجة أدنى الا بعد اخطار صاحب الشأن بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول لسماع أقواله وبعد أن تبدى ادارة التفتيش الفنى رأيها مسبقا فى اقتراح النزول بالتقدير .

ويكون قرار المجلس الخاص للشئون الادارية فى شأن تقدير الكفاية أو التظلم منه نهائيا ويخطر به صاحب الشأن بكتاب موصى عليه بعلم الوصول .

مادة ١٠٣ - تعرض على المجلس الأعلى للهيئات القضائية عند نظر مشروع حركة الترقيات قرارات اللجنة المشار اليها فى المادة ١٠٠ الصادرة فى التظلمات من التخطى للأسباب غير المتصلة بتقارير الكفاية طبقا لما هو مقرر فى الفقرة الثانية من المادة ١٠٠ وذلك لاعادة النظر فيها .

وتكون قرارات المجلس الأعلى للهيئات القضائية نهائية ويخطر بها المتظلم بكتاب موصى عليه بعلم الوصول (٢) .

مادة ١٠٤ - تختص احدى دوائر المحكمة الادارية العليا دون غيرها بالفصل فى الطلبات التى يقدمها رجال مجلس الدولة بالغاء القرارات الادارية النهائية المتعلقة بأى شأن من شئونهم وذلك عدا النقل والندب متى كان مبنى الطلب عيبا فى الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو خطأ فى تطبيقها أو تأويلها أو اساءة استعمال السلطة .

(١) المادة ١٠٢ فقرة أخيرة مستبدلة بالقانون رقم ٧٣/٥٠ الجريدة الرسمية العدد ٢٨ فى ٧/١٢/٧٣ وكان نص هذه الفقرة قبل التعديل كالاتى :

« ويكون قرار اللجنة فى شأن تقدير الكفاية أو التظلم منها نهائيا غير قابل للطعن بأى طريق من طرق الطعن أمام أية جهة . »

(٢) المادة ١٠٣ فقرة أخيرة مستبدلة بالقانون رقم ١٩٧٣/٥٠ السابق الاشارة اليه وكان النص قبل التعديل كالاتى :

وتكون قرارات المجلس الاعلى للهيئات القضائية نهائية وغير قابلة للطعن بأى طريق من طرق الطعن أمام أية جهة .

كما تختص الدائرة المذكورة دون غيرها بالفصل في طلبات التعويض
عن تلك القرارات •

وتختص أيضا دون غيرها بالفصل في المنازعات الخاصة بالمرتبات
والمعاشات والمكافآت المستحقة لرجال مجلس الدولة أو لورثتهم •

ولا يجوز أن يجلس للفصل في هذه المسائل من كان عضوا في المجلس
الأعلى للهيئات القضائية إذا كان قد اشترك في القرار الذي رفع الطلب
بسببه •

ولا تحصل رسوم على هذا الطلب (١) •

(١) المادة ١٠٤ مستبدلة بالقانون رقم ١٩٧٣/٥٠ السابق الإشارة
اليه وكان نصها قبل التعديل ما يلي :

المادة ١٠٤ - تختص دائرة من دوائر المحكمة الإدارية العليا
دون غيرها بالفصل في الطلبات الآتية التي يقدمها أعضاء مجلس الدولة •
أولا - بإلغاء القرارات المتعلقة بالترقية وذلك متى كان مبنى الطلب
عدم إخطار صاحب الشأن •

ثانيا - بإلغاء القرارات الإدارية المتعلقة بأي شأن من شئونهم عدا
الترقية في غير الحالة المنصوص عليها في البند أولا وعدا التعيين والنقل
والندب وذلك متى كان مبنى الطلب عيبا في الشكل أو مخالفة القوانين
واللوائح أو خطأ في تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة •

كما تختص الدائرة المذكورة دون غيرها بالفصل في طلبات التعويض
عن القرارات المنصوص عليها في البندين أولا وثانيا •

وتختص أيضا دون غيرها بالفصل في المنازعات الخاصة بالمرتبات
والمعاشات والمكافآت المستحقة لأعضاء مجلس الدولة أو لورثتهم •

ولا يجوز أن يجلس للفصل في هذه المسائل من كان عضوا في المجلس
الأعلى للهيئات القضائية إذا كان قد اشترك في القرار الذي رفع الطلب به •

ويكون الطعن في القرارات الصادرة بالترقية بطريق التظلم إلى اللجنة
المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة ١٠٠

أما القرارات المتعلقة بالترقية في غير الحالة المنصوص عليها في البند
أولا والقرارات المتعلقة بالتعيين أو النقل أو الندب ، فلا يجوز الطعن أولا
فيها - بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية - بأي طريق من طرق
الطعن أمام أية جهة •

الفصل السادس

في الأجازات

مادة ١٠٥ - تبدأ العطلة القضائية للمحاكم كل عام من أول يولية وتنتهى فى آخر سبتمبر •

مادة ١٠٦ - تستمر المحاكم أثناء العطلة القضائية فى نظر الدعاوى التأديبية والمستعجل من القضايا وتعين هذه القضايا بقرار من رئيس مجلس الدولة •

وتنظم الجمعية العمومية لكل محكمة العمل أثناء العطلة القضائية فتعين عدد الجلسات وأيام انعقادها ومن يقوم من الأعضاء بالعمل فيها ، ويصدر بذلك قرار من رئيس المجلس •

مادة ١٠٧ - لا يرخص لأعضاء المحاكم فى أجازات فى غير العطلة القضائية الا لمن قام منهم بالعمل خلالها وكانت حالة العمل تسمح بذلك ، ومع هذا يجوز الترخيص فى أجازات لظروف استثنائية فى الحدود التى تقرها القوانين واللوائح اى خاصة بأجازات العاملين المدنيين بالدولة •

مادة ١٠٨ - لا يجوز أن تزيد مدة الأجازة السنوية بمرتب كامل لأعضاء مجلس الدولة على شهرين بالنسبة للمستشارين ، وشهر ونصف بالنسبة الى من عداهم ، وتحدد الجمعيات العمومية للمحاكم توزيع الأجازات بين أعضائها •

مادة ١٠٩ - تكون مدة الأجازات فى السنة الأولى من خدمة العضو خمسة عشر يوما ولا تمنع الا بعد انقضاء ستة أشهر على أول تعيين ومع ذلك يجوز عند الضرورة وبموافقة رئيس المجلس منح العضو أجازة

اعتيادية لمدة أسبوع خلال الأشهر الستة الأولى من خدمته على أن تخصص من الأجازة السنوية المستحقة له •

ويجوز ضم مدد الأجازة السنوية الى بعضها بشرط ألا تزيد في أية سنة على ثلاثة أشهر الا في حالة المرض فلا تزيد على ستة أشهر •

وتحدد مواعيد الأجازة السنوية حسب مقتضيات العمل وظروفه ، ولا يجوز تقصيرها أو تأجيلها أو قطعها أو الغاؤها الا لأسباب قوية تقتضيها مصلحة العمل •

مادة ١١٠ - تكون الأجازات المرضية التي يحصل عليها الأعضاء برتب كامل لمدة مجموعها سنة كل ثلاث سنوات واذا لم يستطع العضو العودة الى عمله بعد انقضاء السنة جاز للمجلس الخاص للشئون الادارية أن يرخص له في امتداد الأجاز لمدة سنة أخرى بثلاثة أرباع المرتب (١) •

وللعضو في حالة المرض أن يستفد • متجمد أجازاته الاعتيادية بجانب ما يستحقه من أجازاته المرضية •

وذلك كله مع عدم الاخلال بأى قانون أصلح •

مادة ١١١ - ينظم رئيس مجلس الدولة بقرار منه بعد موافقة المجلس الخاص للشئون الادارية ، الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء المجلس وشروطها • وللعضو الذى يصاب بجرح أو عاهة أو مرض أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها استرداد مصاريف العلاج التى يعتمدها القومسيون الطبى وذلك بقرار من رئيس مجلس الدولة (٢) •

(١ ، ٢) عبارة المجلس الخاص للشئون الادارية الواردة بالمادتين ١١٠ ، ١١١ بعد التعديل المنصوص عليه بالقانون رقم ١٣٦/١٩٨٤ السابق الاشارة اليه وكانت قبل التعديل « المجلس الأعلى للهيئات القضائية » •

الفصل السابع

فى تأديب أعضاء مجلس الدولة

مادة ١١٢ - يختص بتأديب أعضاء مجلس الدولة مجلس تأديب يشكل كالآتى :

رئيس مجلس الدولة
رئيسا

سته من نواب رئيس المجلس بحسب ترتيب الأقدمية أعضاء

وعند خلو وظيفة رئيس المجلس أو غيابه أو وجود مانع لديه يحل محله الأقدم فالأقدم من نوابه ، وكذلك الحكم بالنسبة لأعضاء مجلس التأديب فيحل محل كل منهم من يليه فى الأقدمية من نواب الرئيس ثم من المستشارين

مادة ١١٣ - تقام الدعوى التأديبية من نائب رئيس مجلس الدولة لإدارة التفتيش الفنى بناء على تحقيق جنائى أو بناء على تحقيق إدارى يتولاه أحد نواب رئيس المجلس بالنسبة الى المستشارين ومستشار بالنسبة الى باقى أعضاء المجلس ويصدر بئدب من يتولى التحقيق قرار من رئيس مجلس الدولة ويجب أن تشمل عريضة الدعوى على التهمة والأدلة المؤيدة لها وتودع سكرتارية مجلس التأديب ليصدر قراره باعلان العضو للحضور أمامه .

مادة ١١٤ - لمجلس التأديب أن يجرى ما يراه لازما من التحقيقات وله أن يندب أحد أعضائه لهذا الغرض • ويكون للمجلس أو من يندبه السلطة المخولة لمحاكم الجنح بالنسبة للشهود الذين يرى وجهها لسماع أقوالهم •

مادة ١١٥ - اذا رأى مجلس التأديب وجهها للسير فى اجراءات المحاكمة عن جميع التهم أو بعضها كلف العضو بالحضور بميعاد أسبوع على الأقل بناء على أمر من رئيس المجلس •

ويجب أن يشتمل التكليف بالحضور على بيان كاف لموضوع الدعوى وأدلة الاتهام •

مادة ١١٦ - عند تقرير السير فى اجراءات المحاكمة يجوز لمجلس التأديب أن يأمر بوقف العضو عن مباشرة أعمال وظيفته أو أن يقرر اعتباره فى أجازة حتمية حتى تنتهى المحاكمة ، وللمجلس فى كل وقت أن يعيد النظر فى أمر الوقف أو الأجازة المذكورة •

ولا يترتب على وقف العضو وقف مرتبه مدة الوقف الا اذا قرر مجلس التأديب غير ذلك •

مادة ١١٧ - تنقضى الدعوى التأديبية باستقالة العضو أو إحالته الى المعاش ولا تأثير للدعوى التأديبية على الدعوى الجنائية أو المدنية الناشئة عن الواقعة ذاتها •

مادة ١١٨ - تكون جلسات المحاكمة التأديبية سرية •
ويحكم مجلس التأديب فى الدعوى بعد سماع رأى ادارة التفتيش الفنى ودفاع العضو ويكون العضو آخر من يتكلم •

ويحضر العضو بشخصه أمام المجلس وله أن يقدم دفاعه كتابة أو أن ينوب عنه أحد أعضاء مجلس الدولة فى الدفاع عنه •

وللمجلس دائما الحق فى طلب حضور العضو بشخصه •

واذا لم يحضر العضو أو لم ينب عنه أحد جاز الحكم فى غيبته بعد التحقق من صحة اعلانه •

مادة ١١٩ - يجب أن يكون الحكم الصادر في الدعوى التأديبية مشتملا على الأسباب التي بنى عليها وأن تتلى عند النطق به في جلسة سرية •

ويكون الحكم الصادر في الدعوى التأديبية نهائيا غير قابل للطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن •

مادة ١٢٠ - العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها على أعضاء مجلس الدولة هي •

اللوم - والعزل

وإذا صدر حكم مجلس التأديب بعقوبة العزل اعتبر عضو المجلس في أجازة حتمية من تاريخ صدور الحكم الى يوم نشر منطوقه في الجريدة الرسمية • ويعتبر تاريخ العزل من يوم النشر في الجريدة الرسمية •

أما عقوبة اللوم فيصدر بتنفيذها فرار من رئيس مجلس الدولة ، ولا ينشر هذا القرار أو منطوق الحكم في الجريدة الرسمية •

مادة ١٢١ - يترتب حتما على حبس عضو مجلس الدولة بناء على أمر أو حكم وقفه عن مباشرة أعمال وظيفته مدة حبسه •

ويجوز لمجلس التأديب أن يأمر بوقف العضو عن مباشرة أعمال وظيفته أثناء اجراءات التحقيق أو المحاكمة عن جريمة وقعت منه ، وذلك من تلقاء ذاته أو بناء على طلب رئيس مجلس الدولة ولا يترتب على وقف العضو وقف صرف مرتبه مدة الوقف ما لم يقرر المجلس المذكور وقف صرف نصف المرتب • وله في كل وقت أن يعيد النظر في أمر الوقف والمرتب •

الفصل الثامن

فى مرتبات أعضاء مجلس الدولة ومعاشاتهم

مادة ١٢٢ - تحدد مرتبات أعضاء مجلس الدولة بجميع درجاتهم وفقاً للجدول المالحق بهذا القانون ، ولا يصح أن يقرر لأحد منهم مرتب بصفة شخصية أو أن يعامل معاملة استثنائية بأية صورة .

وتسرى فيما يتعلق بهذه المرتبات والبدلات والمزايا الأخرى وكذلك بالمعاشات وبنظامها جميع الأحكام التى تقرر فى شأن الوظائف المماثلة بقانون السلطة القضائية .

مادة ١٢٣ (١) - استثناء من أحكام قوانين المعاشات لا يجوز أن يبقى أو يعين عضواً بمجلس الدولة من جاوز عمره ستين سنة ميلادية . ومع ذلك إذا كان بلوغ العضو سن التعاقد فى الفترة من أول أكتوبر الى أول يوليو فانه يبقى فى الخدمة حتى هذا التاريخ دون أن تحسب هذه المدة فى تقدير المعاش أو المكافأة .

مادة ١٢٤ - تعتبر استقالة عضو مجلس الدولة مقبولة من تاريخ تقديمها الى رئيس المجلس إذا كانت غير مقترنة بقيد أو معلقة على شرط .

واستثناء من أحكام قوانين المعاشات لا يترتب على استقالة عضو المجلس سقوط حقه فى المعاش أو المكافأة أو خفضهما .

« وفى جميع حالات انتهاء الخدمة يسوى معاش العضو أو مكانته على أساس آخر مربوط الوثيقة التى كان يشغلها أو آخر مرتب كان

(١) المادة ١٢٣ مستبدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ - الجريدة الرسمية العدد ٢٨ فى ١٢/٧/١٩٧٣ - وكان النص قبل التعديل الآتى :
« مادة ١٢٣ - استثناء من أحكام قوانين المعاشات لا يجوز أن يبقى أو يعين عضواً بمجلس الدولة من بلغ عمره ستين سنة ، » .

يتقاضاه أيهما أصلح له ووفقا لتقواعد المقررة بالنسبة للموظفين الذين تنتهى خدمتهم بسبب إلغاء الوظيفة أو الوفر (١) .

مادة ١٢٥ - اذا لم يستطع عضو مجلس الدولة بسبب مرضه مباشرة عمله بعد انقضاء الاجراءات المقررة فى المادة ١١٠ أو ظهر فى أى وقت أنه لا يستطيع لأسباب صحية القيام بوظيفته على الوجه اللائق أحيل الى المعاش بقرار من رئيس الجمهورية يصدر بناء على طلب رئيس مجلس الدولة وبعد موافقة المجلس الخاص للشئون الادارية (٢) .

ويجوز للمجلس المذكور فى هذه الحالة أن يزيد على خدمة العضو المحسوبة فى المعاش أو المكافأة مدة اضافية بصفة استثنائية على ألا تتجاوز هذه المدة الاضافية مدة الخدمة ولا المدة الباقية لبلوغ السن المقررة للإحالة للمعاش ، كما لا يجوز أن تزيد تلك المدة على ثمانى سنوات ولا أن يكون من شأنها أن تعطيه حقا فى معاش يزيد على أربعة أخماس مرتبه .

ومع ذلك لا يجوز أن يقل المعاش عن أربعة أخماس آخر مرتب كان يتقاضاه العضو أو يستحقه عند انتهاء خدمته اذا كانت مدة الخدمة المحسوبة فى المعاش لا تقل عن عشرين سنة .

ونسرى أحكام الفقرتين السابقتين فى حالة الوفاة .

وفى جميع الأحوال لا يجوز أن يزيد المعاش على الحد الأقصى المقرر بمقتضى قوانين المعاشات .

(١) الفقرة الأخيرة من المادة ١٢٤ مستبدلة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ - الجريدة الرسمية العدد ١١ فى ١١/٣/١٩٧٦ - وكان النص قبل التعديل الآتى :

« وفى جميع حالات انتهاء الخدمة يسوى معاش العضو أو مكافأته على أساس آخر مربوط الدرجة التى كان يشغلها ووفقا لتقواعد المقررة بالنسبة للموظفين الذين تنتهى خدمتهم بسبب إلغاء الوظيفة أو الوفر » .

(٢) عبارة المجلس الخاص للشئون الادارية الواردة بالمادة ١٢٥ بعد التعديل المنصوص عليه بالقانون رقم ١٣٦/١٩٨٤ السابق للإشارة اليه وكانت قبل التعديل « المجلس الأعلى للهيئات القضائية » .

الباب الخامس

الوظائف الادارية والكتابية

مادة ١٢٦ - يكون لرئيس مجلس الدولة سلطة الوزير المنصوص عليها في القوانين واللوائح بالنسبة الى العاملين من شاغلي الوظائف الادارية والكتابية •

كما يكون لأمين عام المجلس بالنسبة الى هؤلاء سلطة وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة بحسب الأحوال •

مادة ١٢٧ - يجوز تعيين الحاصلين على درجة الليسانس من احدى كليات الحقوق باحدى الجامعات بجمهورية مصر العربية والحاصلين على هذه الدرجة من كليات أجنبية معترف بها مع شهادة المعادلة في الوظائف الادارية ويلحق هؤلاء بالقسم القضائي أو قسمي الفتوى والتشريع أو المكتب الفني •

ويجوز أن يعين من هؤلاء في وظيفة مندوب بالمجلس من يظهر كفاية ممتازة في عمله ويحصل على المؤهلات اللازمة للتعيين في هذه الوظيفة •

مادة ١٢٨ - يكون التعيين في الوظائف الكتابية بالمجلس بعد امتحان مسابقة يجريه المجلس للمرشحين طبقا للنظام الذي تحدده اللائحة الداخلية للمجلس •

مادة ١٢٩ - يجوز أن يندب العاملون بالوزارات ووحدات الادارة المحلية^(١) والهيئات العامة في الوظائف الكتابية بالمجلس وذلك بالاتفاق بين الجهة المختصة وبين رئيس مجلس الدولة •

ويكون لأمين عام المجلس سلطات وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة حسب الأحوال بالنسبة لهؤلاء العاملين أثناء مدة ندرهم •

(١) استبدلت عبارة « الحكم المحلي » بعبارة « الادارة المحلية » ، وفقا للقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ - الجريدة الرسمية العدد ٢٣ تابع (١) في ١٩٨٨/٦/٩

جدول الوظائف والمرتبات والبدايات (١)
الملحق بالقرار بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة

| الوظائف | المخصصات السنوية | | | العلاوة الدورية السنوية |
|---------------------------------------|------------------|--|-----------|-------------------------------|
| | المرتب | بدل قضاء | بدل تمثيل | |
| رئيس مجلس الدولة .. | ٢٥٠٠ جنيه | — جنيه | ٢٠٠٠ جنيه | ربط ثابت |
| نواب رئيس مجلس الدولة | ٢٢٠٠ — ٢٥٠٠ | — | ١٥٠٠ | ١٠٠ |
| وكلاء مجلس الدولة .. | ١٩٠٠ — ٢٠٠٠ | — | ١٢٠٠ | ٧٥ |
| المستشارون | ١٤٠٠ — ١٨٠٠ | ٤٢٠ | — | ٧٥ |
| المستشارون المساعدون فئة (أ) | ١٢٩٦ — ١٨٠٠ | ٣٨٨,٨ | — | ٧٢ |
| المستشارون المساعدون فئة (ب) | ١٠٨٠ — ١٤٤٠ | ٣٢٤ | — | ٧٢ |
| النواب | ٨٤٠ — ١٤٤٠ | ٢٥٢ تزداد إلى ٢٨٨ إذا بلغ المرتب ٩٦٠ | — | ٦٠ |
| المندوبون | ٥٤٠ — ٧٨٠ | ١٦٢ | — | ٣٦ |
| المندوبون المساعدون .. | ٣٦٠ — ٥٤٠ | ١٠٨ | — | ٢٤ |

(١) مضاف بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ — الجريدة الرسمية العدد
رقم ١١ في ١١/٣/١٩٧٦ ثم تعديل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٣ — الجريدة
الرسمية العدد ٢٥ مكرر في ٢/٦/١٩٨٣

جدول الوظائف والمرتبات والبدلات
الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة(*)

| الوظائف | المخصصات السنوية | | | العلاوة الدورية السنوية |
|-----------------------|------------------|---------------------------------------|-----------|-------------------------|
| | المرتب | بدل قضاء | بدل تمثيل | |
| رئيس مجلس الدولة ... | ٢٩٢٨ | — | ٢٠٠٠ | ربط ثابت |
| نواب رئيس مجلس الدولة | ٢٣٨٠ — ٢٨٦٨ | — | ١٥٠٠ | ١٠٠ |
| وكلاء مجلس الدولة .. | ٢١٨٠ — ٢٤٩٣ | — | ٢٠٠ | ٧٥ |
| المستشارون | ١٦٨٠ — ٢٤٣٣ | ٤٥٠ | — | ٧٥ |
| المستشارون المساعدون | | | | |
| فئة (أ) | ١٦٠٨ — ٢٣٦٤ | ٤٢٤,٨ | — | ٧٢ |
| المستشارون المساعدون | | | | |
| فئة (ب) | ١٣٦٨ — ٢٠٦٤ | ٣٥٦,٤ | — | ٧٢ |
| النواب | ١١٤٠ — ١٨٦٨ | ٢٨٨ تزداد إلى ٣٢٤ إذا بلغ المرتب ١٠٨٠ | — | ٦٠ |
| المندوبون | ٨٤٠ — ١٤٦٤ | ١٩٨ | — | ٤٨ |
| المندوبون المساعدون | ٦٤٨ — ٩٠٠ | ١٢٩,٦ | — | ٣٦ |

يعامل رئيس مجلس الدولة المعاملة المقررة لرئيس محكمة النقض من حيث المعاش .

يستمر العمل بالقواعد الملحقة بجدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام قوانين الهيئات القضائية فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون ، على أن تستحق العلاوات والبدلات المقررة للوظيفة الأعلى مباشرة متى بلغ المرتب نهاية الوظيفة وفقا لذلك الجدول .

(*) جدول الوظائف والمرتبات والبدلات معدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٣

الجريدة الرسمية العدد ٢٥ مكرر في ١٩٨٣/٦/٢٩

ثم عدل بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ - الجريدة الرسمية - العدد

١٥ في ١٩٨٤/٤/١٢ - والمنشور بهذا الكتاب .

... ..

ملاحظات :

١ - المادة الحادية عشرة من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ تنص على أن :

« يضاف الى قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بكل من قانون السلطة القضائية وقانون مجلس الدولة والقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٧٣ والقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٣ أنفى الذكر فقرة أخيرة نصها الآتى :

« يستحق العضو الذى يبلغ مرتبه نهاية مربوط الوظيفة التى يشغلها، للعلاوة المقررة للوظيفة الأعلى مباشرة ولو لم يرق اليها بشرطه الا يجاوز مرتبه نهاية مربوط الوظيفة الأعلى ، وفى هذه الحالة يستحق البدلات بالفئات المقررة لهذه الوظيفة (١) » .

٢ - كما تنص المادة الثانية عشرة على أن :

« يستمر العمل بقواعد جداول المرتبات المشار اليها فى المادة السابقة فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون » .

٣- « يعمل بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ اعتبارا من ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٧٥ » .

على أن تطبق أحكام الجدول المرفق بكل من قانون السلطة القضائية وقانون مجلس الدولة المشار اليهما على الباقيين فى الخدمة ممن بلغوا سن التقاعد اعتبار من أول أكتوبر سنة ١٩٧٥ ، وتسوى معاشاتهم على أساس المرتبات الواردة بهذين الجدولين .

قواعد تطبيق جدول المرتبات :

(أولا) : يسرى هذا الجدول على أعضاء مجلس الدولة الموجودين بالخدمة وقت العمل بهذا القانون دون حاجة الى اتخاذ أى اجراء آخر .

(ثانيا) : يعامل رئيس مجلس الدولة معاملة الوزير من حيث المعاش .

(١) مستبدلة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ - الجريدة الرسمية العدد ١١ فى ١١/٣/١٩٧٦

... ..

(ثالثا) : تستحق البدلات المحددة قرين كل وظيفة في جدول المرتبات لال من يصدر قرار تعيينه في احدى الوظائف الواردة بالجدول ولا يجوز الجمع بين بدل التمثيل وبدل القضاء .

(رابعا) : لا يخضع بدل القضاء وبدل التمثيل في جدول المرتبات للضرائب - ويسرى خفض المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ وتعديلاته على جميع البدلات المحددة بالجدول ، ولا يجوز أن تزيد مجموع البدلات مهما تعددت عن ١٠٠٪ من المرتب الاساسى .

(خامسا) : كل من عين في وظيفة من الوظائف ذات المربوط الثابت يمنح هذا المربوط الثابت .

(سادسا) : تستحق العلاوة الدورية السنوية في أول يناير التالى لتاريخ مرور عام على التعيين في احدى وظائف الجدول أو من تاريخ مرور سنة على استحقاق العلاوة الدورية السابقة وبمراعاة ما نص عليه في البند سابعا .

(سابعا) : بالنسبة للعلاوة الدورية التى تستحق في يناير سنة ١٩٧٣ تصرف وفقا للقواعد التالية :

(أ) يحدد موعد آخر علاوة دورية صرفت لكل من شاغلى وظائف الجدول فى خلال عام ١٩٧٢

(ب) تحسب عدد الشهور من تاريخ العلاوة المشار اليها فى الفقرة السابقة حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٧٢ وتعتبر كسور الشهور شهرا كاملا .

(ج) تمنح العلاوة بنسبة عدد الشهور المحددة فى الفقرة السابقة مقسومة على ١٢

قانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤

بزيادة مرتبات العاملين بالدولة والقطاع العام
والكادرات الخاصة (١)

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

تزداد مرتبات العاملين بالدولة والهيئات العامة والقطاع العام والصادر
بجداول مرتباتهم قوانين وكذلك الخاضعين لكادرات خاصة الذين صدر
بشأنهم القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٣
لسنة ١٩٨٠ بتعديل جداول مرتبات الكادرات الخاصة والموجودين بالخدمة
فى ٣٠ يونيه سنة ١٩٨٤ بواقع ستين جنيها سنويا • وتمنح هذه الزيادة بعد
العلاوة الدورية للعامل فى تاريخ العمل بهذا القانون ولو تجاوز بهذه
الزيادة نهاية ربط درجة الوظيفة المقرر قانونا •

كما يزداد الأجر السنوى لذوى المناصب العامة وذوى الربط الثابت
الحاليين والذين يعينون بعد تاريخ العمل بهذا القانون بواقع ستين جنيها
مصريا •

(المادة الثانية)

تزداد بداية ربط الأجر السنوى الوارد بجداول أجور العاملين
المنصوص عليهم فى المادة الأولى من هذا القانون بواقع ستين جنيها سنويا •

(١) الجريدة الرسمية - العدد ١٥ فى ١٢/٤/١٩٨٤

(المادة الثالثة)

يستمر العاملون المنصوص عليهم في المادة الأولى في الحصول على العلاوات الدورية المستحقة بعد تاريخ العمل بهذا القانون بالنقشات وفي المواعيد المقررة قانونا وذلك بما لا يتجاوز نهاية ربط الأجر المقرر للوظيفة مضافا إليه الزيادة المنصوص عليها في هذا القانون •

(المادة الرابعة)

يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون •

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول يوليو ١٩٨٤

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها •

صدر برئاسة الجمهورية في غزة رجب سنة ١٤٠٤ (٣ أبريل سنة ١٩٨٤) •

حسنى مبارك

قانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ بتقرير علاوة خاصة للعاملين بالدولة والقطاع العام^(١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يمنح جميع العاملين بالدولة علاوة خاصة شهرية بنسبة ٢٠٪ من الأجر الأساسي لكل منهم في تاريخ العمل بهذا القانون ، أو في تاريخ التعيين بالنسبة لمن يعين بعد هذا التاريخ ولا تعتبر هذه العلاوة جزءا من الأجر الأساسي للعامل .

(المادة الثانية)

يقصد بالعاملين في الدولة في تطبيق أحكام هذا القانون العاملون داخل جمهورية مصر العربية الدائمون والمؤقتون والمعينون بمكافآت شاملة بالجهاز الإداري للدولة أو ب وحدات الإدارة المحلية^(٢) أو الهيئات والمؤسسات العامة أو بهيئات وشركات القطاع العام ، وكذلك العاملون بالدولة الذين تنظم شؤون توظيفهم قوانين أو لوائح خاصة ، وذوو المناصب العامة والربط الثابت .

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٢٧ مكرر (و) في ١٩٨٧/٧/٦

(٢) استبدلت عبارة « الحكم المحلي » بعبارة الإدارة المحلية وفقا

للقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ سالف الإشارة اليه .

(المادة الثالثة) (١)

لا يجوز الجمع بين العلاوة الخاصة المنصوص عليها في هذا القانون وبين الزيادة التي تقرر اعتبارا من أول يولييه سنة ١٩٨٧ في المعاش المستحق للعامل عن نفسه ، فإذا زادت قيمة العلاوة على الزيادة في المعاش أدى إلى العامل الفرق بينهما من الجهة التي يعمل بها •

(المادة الرابعة)

لاتخضع العلاوة المنصوص عليها في هذا القانون لأية ضرائب أو رسوم •

(المادة الخامسة)

يصدر وزير المالية القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون •

(المادة السادسة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول يولييه سنة ١٩٨٧

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها •
صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ ذي القعدة سنة ١٤٠٧ (٦ يولييه سنة ١٩٨٧)

حسنى مبارك

(١) مستبدلة بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨٨ - الجريدة الرسمية العدد ١٧ في ١٨/٤/١٩٨٨

قانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٨٨ بتقرير علاوة خاصة للعاملين بالدولة والقطاع العام

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يمنح جميع العاملين بالدولة علاوة خاصة شهرية بنسبة ١٥٪ من الأجر الأساسي لكل منهم في ١٩٨٨/٦/٣٠ ، أو في تاريخ التعيين بالنسبة لمن يعين بعد هذا التاريخ ، ولا تعتبر هذه العلاوة جزءا من الأجر الأساسي للعامل .

(المادة الثانية)

يقصد بالعاملين في الدولة في تطبيق أحكام هذا القانون العاملون داخل جمهورية مصر العربية الدائمون والمؤقتون والمعينون بمكافآت شاملة ، بالجهاز الإداري للدولة أو بوححدات الإدارة المحلية أو بالهيئات والمؤسسات العامة أو بهيئات وشركات القطاع العام ، وكذلك العاملون بالدولة الذين تنظم شئون توظيفهم قوانين أو لوائح خاصة وذوى المناصب العامة والربط الثابت .

(المادة الثالثة)

لا يجوز الجمع بين العلاوة الخاصة المنصوص عليها في هذا القانون وبين الزيادة التي تقرر اعتبارا من أول يولييه ١٩٨٨ في المعاش المستحق للعامل عن نفسه وذلك بمراعاة ما يأتي :

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٢٥ (مكرر) في ١٩٨٨/٦/٢٦

- ١ - إذا كانت سن العامل أقل من الستين استحق العلاوة الخاصة • فإذا كانت هذه العلاوة أقل من الزيادة في المعاش زيد المعاش بمقدار الفرق بينهما •
- ٢ - إذا كانت سن العامل ستين سنة فأكثر استحق الزيادة في المعاش ، فإذا كانت الزيادة في المعاش أقل من العلاوة أدى إليه الفرق بينهما من الجهة التي يعمل بها •

(المادة الرابعة)

- لاتخضع العلاوة المنصوص عليها في هذا القانون لأية ضرائب أو رسوم •

(المادة الخامسة)

- يصدر وزير المالية القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون •

(المادة السادسة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول يولييه سنة ١٩٨٨

- يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها •

صدر برئاسة الجمهورية في ٩ ذي القعدة سنة ١٤٠٨ (٢٣ يولييه سنة ١٩٨٨) •

حسنى مبارك

المذكرة الايضاحية

للقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٤

تضمن كل من قانون السلطة القضائية وقانون مجلس الدولة نصا يقضى بأنه لا يجوز أن تزيد هذه الاعارة الى الحكومات الأجنبية أو الهيئات الدواية على أربع سنوات متصلة ، وذلك حتى لا يظل القاضى أو عضو مجلس الدولة بمنأى عن عمله الأصلى لمدة طويلة . وقد كشف التطبيق العملى لهذا النص عن أنه يقصر عن مواجهة بعض حالات الضرورة التى تقضى فيها المصلحة القومية بالتجاوز بالتقدير مع بعض الدول انشقيقة وعلاجا لهذا القصور رؤى اعداد مشروع القانون المرافق بتعديل نص المادتين ٦٥ من قانون السلطة القضائية ، و ٨٩ من قانون مجلس الدولة ، بحيث يتسع النص لمواجهة أمثال هذه الحالات الاستثنائية ويسمح بالتجاوز عن قيد المدة - سواء كانت متصلة أو منفصلة - اذا اقتضت ذلك مصلحة قومية يقدرها رئيس الجمهورية بوصفه الرئيس الأعلى للدولة .

وتحقيقا للتناسق بين القوانين المنظمة لشئون الهيئات القضائية رؤى تعديل نص المادة ٢٢ من قانون ادارة قضايا الحكومة بحيث تتسق فى حكمها مع الأحكام المنظمة للندب والاعارة فى قانون السلطة القضائية وذلك بجعل أقصى مدة للندب طول الوقت ثلاث سنوات بدلا من ستين ومدة الاعارة أربع سنوات مع اجازة أن تزيد المدة عن هذا القدر بالنسبة للاعارات الخارجية اذا اقتضت ذلك مصلحة قومية يقدرها رئيس الجمهورية .

واذا كان قانون النيابة الادارية قد خلا من تنظيم خاص لقواعد الندب والاعارة على غرار المتبع فى سائر الهيئات القضائية ، فقد رؤى استكمالا

لهذا النقص ، وتوحيداً للقواعد التي تحكم شئون أعضاء هذه الهيئات إضافة
نص جديد برقم ٣٨ مكرراً الى قانون النيابة الادارية يتضمن تنظيمًا لقواعد
الندب والاعارة الخارجية على نسق القواعد الماثلة في قانون السلطة
القضائية •

ويتشرف وزير العدل بعرض مشروع القانون المرافق على مجلس
الوزراء ، بالصيغة التي أقرها قسم التشريع بمجلس الدولة بكتابة رقم ١٦٧
المؤرخ ١٩٧٤/٢/١٧

رجاء التفضل بالموافقة عليه والسير في اجراءات اصداره •

وزير العدل

فخرى محمد عبد النبي

تقرير اللجنة التشريعية

عن مشروع القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦

أحال المجلس في ١١ من يناير سنة ١٩٧٦ ، الى اللجنة التشريعية ، مشروع قانون بتعديل بعض احكام قوانين الهيئات القضائية ، فنظرت اللجنة في اجتماعها المعقود في ١٩ من يناير سنة ١٩٧٦ ، وقد حضره السيد وزير العدل والسيد وزير الدولة لشؤون مجلس الشعب والسيد وزير الدولة للحكم المحلي والتنظيمات الشعبية والسيد وزير المالية ، كما حضره السيد المستشار عدلي بغدادى وكيل اول وزارة العدل والسيد المستشار عبد الرؤوف جودة مدير ادارة التشريع بالوزارة ، ثم عادت اللجنة الاجتماع في ٢٧ من يناير سنة ١٩٧٦ لاستكمال نظر المشروع .

نظرت اللجنة المشروع ومذكرته الايضاحيه ، واطلعت على الملاحظات التى تلقتها من الجمعية العمومية لمحكمة النقض والجمعية العمومية لمستشارى مجلس الدولة ومن بعض الجمعيات العمومية للمحائم الأخرى ، وما تلقته من ملاحظات بعض أعضاء النيابة الادارية وادارة فضايا الحكومة .

كما استمعت اللجنة الى ايضاحات السيد وزير العدل بشأن المراحل التى مر بها المشروع منذ أن عرض على المجلس الأعلى للهيئات القضائية الذى عقد برئاسة السيد رئيس الجمهورية ، بتاريخ ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٧٥ حيث وافق المجلس على جدول للمرتبات أكثر سخاء مما تضمنه المشروع بصورته المعروضة ، لأن المشروع الذى وافق عليه المجلس الأعلى للهيئات القضائية عرض بعد ذلك على مجلس الوزراء حيث أدخلت عليه بعض تعديلات بالاتفاق مع وزارة المالية استجابة لاعتبارات الموازنة العامة والسياسة المالية للدولة وقد أوضح السيد وزير العدل للجنة أنه رأى بعد ارسال المشروع للمجلس اضافة مقترحات أخرى الى المشروع ترمى الى اطلاق العلاوات

بأنسبه لوظائف المستشارين ، وتصحيح بدل القضاء المقرر لوظيفة القضاء وما يعادلها بعد ان ادمجت وظيفة القاضي فيه ا وقفه ب معا ومد الافادة باحلام هذا القانون الى من بلغ سن التقاعد من رجال القضاء ومجلس الدولة فى اول أكتوبر سنة ١٩٧٥ نظرا لانهم بحكم القانون يستمرون فى الخدمة حتى اخر يونيو من العام التالى . وقد اطلعت اللجنة على الخطاب الذى وجهه السيد وزير الدولة لشئون مجلس الشعب الى السيد رئيس المجلس مرفقا به مقترحات السيد وزير العدل المشار اليها .

كما استمعت اللجنة الى ملاحظات السيد وزير المالية الذى أكد أن التعديلات التى أدخلت على المشروع بناء على الملاحظات التى أبدتها وزارة المالية على مشروع جدول المرتبات الذى عرض على المجلس الأعلى للهيئات القضائية ، ترجع الى اعتبارات الموازنة العامة والظروف الاقتصادية التى تمر بها البلاد وأهمية التنسيق بين الأحكام المختلفة الواردة فى قوانين الهيئات المماثلة . من ذلك أنه رأى أن رفع بدل القضاء الى ٥٠٪ من المرتب بدلا من المقرر حاليا وهو ٣٠٪ ، من شأنه أن يخل بقاعدة عامة يمكن أن تجرى تسابق فى المطالبات مما يحمل الموازنة فى هذه المرحلة أعباء مالية باهظة . وذلك كله مع تقدير وزارة المالية لطبيعة الوظيفة القضائية وأهميتها وما تتطلبه من رعاية خاصة ، مشيرا الى أن المشروع ، حتى فى صورته المعروضة ، يتضمن تحسينا ملحوظا وأن وزارة المالية قد استجابت لما طلبته وزارة العدل من تقرير بدل انتقال لأعضاء الهيئات القضائية ورأت أن فى ذلك وسيلة أخرى للتخفيف من الأعباء التى يتحملها أعضاء الهيئات القضائية .

وقد استعادت اللجنة أحكام القرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية المعدل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ وأحكام القرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ والقرار بقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٢ بمنح أعضاء ادارة قضايا الحكومة

والنيابة الادارية بدل قضاء والقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧٣ ببعض الأحكام الخاصة بأعضاء النيابة الادارية والقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٧٣ ببعض الاحكام الخاصة بأعضاء ادارة قضايا الحكومة - لما استعادت تقارير اللجنة التشريعية بشأنها ، واستبانت من ذلك كله ان هذه القوانين كانت قد عدلت جسدون مرتبات رجال القضاء ومن في حكمهم من أعضاء الهيئات القضائية الأخرى نظرا لان الجدول الذى كان قائما وقتئذ وضع منذ سنوات عديدة ارنعت فى أثنائها نفقات المعيشة وأعباؤها ارتفاعا كبيرا ، كما صدر خلالها القانونان رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة ورقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين فى القطاع العام باعتبار ان العمل فى المجتمع الاشتراكى هو الاساس الاول لتقديم المجتمع ورفاهيته ، وأنه لذلك رأى إعادة النظر فى جداول مرتبات رجال القضاء ومن فى حكمهم وتعديلها بما يحقق إعادة المناسب والسابق بينها وبين الذادر العام ويكفل لرجال القضاء المستوى الكريم والمظهر اللائق بمكانة القضاء وأنه نظرا لما ننسج به طبيعة العمل القضائى من مشقة وما يقتضيه من جهد بالغ فى البحث والمراجعة والاطلاع ، فضلا عن اقتناء العديد من المؤلفات الفقهية والمراجع العلمية اللازمة للعمل فى القضاء ، فقد حرصت هذه القوانين على تقرير مقابل بحث واطلاع لرجال القضاء يعادل نسبة معينة من بدء المربوط فى كل وظيفة ، وقد سمي بدل قضاء وذلك تعويضا لهم عما يذلولونه فى هذا السيل من جهد ولأن الأصل فى رجال القضاء أن يتفرغوا تفرغا كاملا لأداء رسالتهم الجليلة ، ومع أن ما حققته هذه القوانين من تحسين فى المعاملة المالية لرجال القضاء لم يكن مجزيا لكل جهودهم وتبعانهم فى النهوض برسالة العدالة وتأكيده سيادة القانون ، فقد ارتضاء رجال القضاء كما ارتضاء هذا المجلس تقديرا لما يقع على عاتق الدولة ، فى مرحلة تحرير الأرض ، من أعباء رجب رجال العدالة بأن يتحملوا نصيبا فيها .

استعادت اللجنة الأحكام الأخرى التى تضمنتها هذه القوانين والنسج تفصح عن مدى ايمان الدولة برسالة القضاء ، حيث تقر عدم قابلية القضاء

للغزل منذ بدء تعيينهم بينما أن القانون لم يكن وقتئذ يبسط هذه الحصانة على قضاة المحاكم الابتدائية الا اذا أمضوا ثلاث سنوات في القضاء كما استعادت ما تضمنته من أحكام خاصة بدعم سلطات الجمعيات العمومية للمحاكم ومن أحكام خاصة بتوفير الرعاية الصحية لرجال القضاء وتأمينهم في حالتى المرضى والعجز ، صدر بشأنها القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء صندوق للخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية •

كما استعادت ما صدر قبلها من قوانين بشأن اعادة تعيين بعض أعضاء الهيئات القضائية الى وظائفهم الأصلية وخاصة القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٣. فى شأن اعادة أعضاء الهيئات القضائية الذين اعتبروا محالين للمعاش أو نقلوا الى وظائف أخرى تطبيقا لأحكام القرار بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ بإعادة تشكيل الهيئات القضائية •

ورجعت اللجنة الى الأحكام المنظمة العاملة للعاملين فى الحكومة والقطاع العام والى أحكام الكادرات الخاصة الأخرى وخاصة ما تعلق منها بالجامعات ومراكز البحث العلمى •

وبعد أن ناقشت اللجنة الملاحظات التى تلقتها من بعض الجمعيات العمومية للمحاكم والجمعيات العمومية لمجلس الدولة ، واستمعت بشأنها الى ملاحظات وزارة العدل ووزارة المالية ترى التأكيد على بعض المبادئ الأساسية المتفق عليها :

أولا : ان من أسمى مهام الدولة فى العصر الحديث بث الطمأنينة فى نفوس المواطنين وتأمينهم على حرياتهم وحقوقهم وأنه لا سبيل الى ذلك الا بالاحتكام الى سيادة القانون الذى يتعين أن يسرى على الحاكمين والمحكومين جميعا وعلى الدولة وعلى الأفراد على حد سواء • وأن القوانين مهما كان حظها من السمو لن تبلغ الغاية منها الا اذا توفر على تطبيقها قضاء يتغيا ادراك مراميها

وفرض سلطانها على الكافة دون تمييز • وقد وصف الامام علاء الدين الطرابلسي وظيفة القضاء بأنها من أجل العلوم قدرا وأعزها مكانا وأشرفها ذكرا ، وأدرك رجال الفقه الاسلامي جلال الوظيفة القضائية لعظم خطرها حتى الامام « أبو حنيفة » قد رفض ولاية القضاء حينما دعى اليها ثلاث مرات ، لأنه كان يحس بجسامه هذه المسؤولية •

ثانيا : أنه في ضوء المبادئ التي ارساها الدستور ومن بينها أن استقلال القضاء وحصانه ضمانتان أساسيتان لحماية الحقوق والحريات • فانه من المتعين توفير الرعاية التي تكفل للقاضي اطمئناؤه واستقلاله لأن هذه الرعاية ليست ميزة شخصية للقاضي بقدر ما هي ضمانه لحقوق المواطنين الذين يحتكمون الى القضاء في خلافاتهم بل يحتكمون اليه في منازعاتهم مع الحكومة ذاتها •

وإذا كان من واجب القاضي نحو الدولة والمجتمع أن يحسن الاضطلاع برسائله السامية التي تلقى على كاهله اضخم الأعباء والمسؤوليات وأن يلتزم في حياته ومسلكه النهج الذي يحفظ للقضاء هيئته ومكانته ، فان من واجب الدولة نحو القاضي أن تهيب له أسباب الحياة الكريمة والمستوى اللائق الذي يعينه على النهوض بواجبه المقدس في ثقة واطمئنان ووفق تعبير السيد وزير العدل أمام اللجنة نقلا عن الحديث الشريف « لا يقضى أحدكم الا اذا كان شبعا ريانا » •

ثالثا : ان رسالة القضاء تتطلب جهدا ومشقة لتحقيقها وهي ذات طبيعة خاصة في أدائها تتطلب التجرد والاستقلال كما تفرض التفرغ الكامل لأدائها ، فالقاضي لا يجوز له أصلا أن يجمع الى وظيفة القضاء عملا آخر • وطبيعة عمله واستقلاله لا يسمحان له بأن يباشر نشاطا خاصا مثلما هو مقرر لكثير من طوائف العاملين مثل الأطباء والمهندسين وأساتذة الجامعات بما فيهم أساتذة القانون الذين يجيز لهم القانون المرافعة أمام محكمة النقض ، وهي

كلها وظائف لاشك في أنها تؤدي خدمات أساسية للمجتمع ، ولكن طبيعتها لاثأبي عليها مباشرة نشاط آخر امتدادا للنشاط الرسمي على عكس وظيفة القضاء •

رابعا : ان دواة ١٥ مايو بكل مؤسساتها الدستورية ، وهي تقوم على اعلاء مبدأ سيادة القانون ، تقدر هذه الاعتبارات حق قدرها ، وانطلاقا من ذلك كان تقرير « بدل قضاء » لأعضاء الهيئات القضائية وكان انشاء صندوق للرعاية الصحية الاجتماعية وكانت اعادة أعضاء الهيئات القضائية الى وظائفهم ووضع ضمان دستوري لحصانة القاضي حينما نص الدستور في المادة ١٦٨ منه على عدم قابلية القضاء للعزل ، ونص على مجلس أعلى يقوم على شئون الهيئات القضائية يرأسه رئيس الجمهورية واستوجب أخذ رأيه في مشروعات القوانين التي تنظم شئونها •

خامسا : ان اللجنة على ثقة أن أعضاء الهيئات القضائية يقدرون أنهم جزء من مجتمع له مشاكله وظروفه التي يمر بها وأن سلامة هذا المجتمع تتطلب نظرة متكاملة تدخل في تقريرها كافة الاعتبارات وتراعى الأولويات والتناسق •

وفي ضوء ما تقدم راجعت اللجنة جداول المرتبات والأحكام المتعلقة بها الخاصة بأعضاء الهيئات القضائية ، وانتهت الى بعض تعديلات أدخلتها عليها بالاتفاق مع الحكومة ولئن بدأ المشروع ، حتى في صورته المعدلة ، قاصرا عن الوفاء بما ترجوه من دعم كامل للقضاء ، فقد راعت اللجنة الأعباء التي تفرضها متطلبات مرحلة التعمير والبناء واستكمال التحرير والحالة الاقتصادية العامة التي تجمعت لدى المجلس بياناتها كاملة فيما عرضه عليه السيد رئيس مجلس الوزراء والسيدان وزير المالية والاقتصاد في بياناتهم الأخيرة امام المجلس (في جلساته المنعقدة في ٢٩ من ديسمبر ١٩٧٥ و ٢٧ و ٢٨ من

يناير سنة ١٩٧٦) ومع ذلك فقد انتهت اللجنة الى نتائج أقرب الى الأحكام التى تضمنها المشروع الذى عرض على المجلس الأعلى للهيئات القضائية ، باعتبار أن ما يعطى للقضاة - وفق ما عبر عنه السيد رئيس الجمهورية فى حديثه حينما رأس المجلس الأعلى للهيئات القضائية فى ٢٦ من نوفمبر الماضى - لا يعطى لهم باعتبارهم هيئة ولكن باعتبار أن رسالتهم رسالة قومية ولأنهم فى النهاية المنوطون بالحفاظ على القانون الذى ينبغى أن تكون له وحده السيادة على الجميع .

الأحكام الأساسية للمشروع

الوظائف القضائية العليا :

١ - ساوى المشروع بين مرتبات ومقررات كل من رئيس محكمة النقض ورئيس مجلس الدولة وبين مرتبات ومقررات رئيس محكمة استئناف القاهرة والنائب العام ومدير النيابة الادارية ورئيس ادارة قضايا الحكومة فجعل المعاملة المالية لهذه الوظائف المعاملة المقررة لوزير وهو ما يعبر عن تقدير خاص لكافة الهيئات القضائية ، باعتبار أن هذه الوظائف هى قمة السلطة القضائية وعنوانها .

٢ - استحدث المشروع فى مجلس الدولة وفى النيابة الادارية وظائف وكلاءها ، وجعل وظيفة الوكلاء معادلة لوظائف نواب رؤساء محاكم الاستئناف والمحامى العام الأول - وبذلك أفسح مجالا آخر للترقى أمام أعضاء هذه الهيئات القضائية .

٣ - زاد المشروع من المرتب والبدل المقرر لنواب رئيس محكمة النقض رؤساء محاكم الاستئناف ونواب مجلس الدولة .

المستشارون :

استبقى المشروع ربط الوظيفة وبدل القضاء المقرر حالياً لوظيفة المستشار • ولما كان المشروع قد أخذ بمبدأ إطلاق العلاوات بالنسبة لأعضاء الهيئات القضائية وفق القاعدة المقررة في نظام العاملين المدنيين بالدولة فقد طلب السيد وزير العدل أثناء نظر المشروع أمام اللجنة - تأكيداً لما تضمنه خطابه سالف الذكر - أن يكون للمستشارين ومن في حكمهم في الهيئات القضائية الأخرى هذا الحق حتى يتحقق التناسق بين نهاية مرتبهم وبين نهاية مرتب الرؤساء بالمحاكم الابتدائية من الفئة أ ومن في حكمهم •

وقد أخذت اللجنة بهذا الاقتراح باعتبار أن وظيفة المستشار هي قمة الوظائف القضائية مسئولية وأهمية وأن فرص الترقية إلى الوظيفة التي تعلوها محدودة نتيجة لطبيعة التركيب الهرمي للموظائف القضائية ، وحتى لا يتجمد مرتب المستشار إذا بلغ أقصى مربوط الوظيفة ، رأت اللجنة أن تطلق العلاوات له بحيث إذا بلغ أقصى مربوط الوظيفة استحق العلاوة المقررة للوظيفة التالية • وقد اقتضى الأخذ بهذا الرأي تعديل مرتب الوظيفة التالية (وهي نائب رئيس محكمة الاستئناف والمحامي العام الأول وما يعادلها) لتصبح ذات حدين في ربطها بدلاً من أن تكون ذات ربط واحد وجعلت لها ذات العلاوة السنوية المقررة للمستشار ، فأصبح ربط هذه الوظائف من ١٩٠٠ إلى ٢٠٠٠ جنيه سنوياً •

كما رأت اللجنة بالاتفاق مع الحكومة - أن يسوى معاش المستشار في هذه الحالة على أساس آخر مربوط الوظيفة التي كان يشغلها أو آخر مرتب كان يتقاضاه أيهما أصح وقد اقتضى ذلك تعديل الفقرة الأخيرة من المادة ٧٠ من قانون السلطة القضائية الوارد في المادة الثانية من المشروع وتعديل الفقرة الأخيرة من المادة ١٢٤ من قانون مجلس الدولة الوارد في المادة الخامسة من المشروع ، وهذا الحكم يسرى على أعضاء النيابة الإدارية

وإدارة قضايا الحكومة أخذاً بحكم المادة الأولى من القانونين رقمي ٨٨ و ٨٩ لسنة ١٩٧٣ ويستفيد من هذه القاعدة بمقتضى النصوص المعدلة كافة أعضاء الهيئات القضائية من شاغلي الوظائف الأخرى غير ذات المربوط الثابت .

وظائف الرؤساء بالمحاكم الابتدائية ورؤساء النيابة فئة (أ) وما يعادلها :

(مستشار مساعد فئة أ في مجلس الدولة وفي إدارة قضايا الحكومة ورئيس نيابة إدارية فئة أ) .

زيد الحد الأقصى لربطها في المشروع ، فأصبح (١٢٩٦ - ١٨٠٠) بعد أن كان (١٢٩٦ - ١٥٠٠) .

وظائف الرؤساء بالمحاكم الابتدائية ورؤساء النيابة فئة (ب) وما يعادلها :

(مستشار مساعد فئة ب في مجلس الدولة وفي إدارة قضايا الحكومة ورئيس نيابة إدارية فئة ب) .

رغم بقاء ربط هذه الوظيفة على ما هو عليه (١٠٨٠ - ١٤٤٠) فقد لاحظت اللجنة أن شاغليها سيفقدون من مبدأ إطلاق العلاوات ، فيمنح من بلغ منهم أقصى مربوط بالوظيفة علاوات الوظيفة التالية حتى أقصى مربوطها وهو ١٨٠٠ جنيه .

وظائف القضاة ووكلاء النيابة فئة ممتازة وما يعادلها :

(نواب مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة ووكلاء نيابة إدارية فئة ممتازة) .

أدمجت وظيفة قاض فئة أ وقاض فئة ب وما يعادلها في فئة واحدة ورفع أول مربوطها ووجد أقصاه فأصبح مربوطها من ٨٤٠ الى ١٤٤٠ بعد أن كان ربط الفئة ب من ٧٢٠ الى ١٢٠٠ وربط الفئة أ من ٩٦٠ الى ١٤٤٠

ويترتب على ادماج القثنين امساح المنجان للمعلاوات السنوية حتى يصل المرتب الى ١٤٤٠ جنيها •

ونظر لأن بدل القضاء قد ورد في المشروع واحدا رغم ادماج القثنين ب و أ ، فقد وافقت اللجنة بناء على طلب السيد وزير العدل على زيادة هذا البدل حين يبلغ المرتب ٩٦٠ جنيها وهو أدنى مربوط وظيفة الفئة (أ) قبل الغائها وذلك حتى لا يتأثر بدل القضاء نتيجة لهذا الدمج •

وظائف وكلاء النيابة وما في حكمها :

زيد ربط هذه الوظيفة من ٤٨٠ - ٧٨٠ الى ٥٤٠ - ٧٨٠ ، وفضلا عن ذلك فان وكلاء النيابة ومن في حكمهم من المندوبين بمجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة ووكلاء النيابة الادارية يفيدون من اطلاق العلاوات ، فاذا بلغ مرتب وكيل النيابة ٧٨٠ جنيها ، استمر في استحقاق علاوات الوظيفة التالية وهي ٦٠ جنيها سنويا حتى يصل مرتبه الى ١٤٤٠ جنيها •

وظائف مساعد النيابة وما في حكمها :

زيدت بداية ربط وظيفة مساعد النيابة وما يعادلها من وظائف الهيئات القضائية الأخرى فأصبح هذا الربط من ٣٦٠ الى ٥٤٠ بدلا من ٣٣٠ الى ٧٨٠

وقد لوحظ أن مساعد النيابة يرقى بعد فترة وجيزة قد لا تتجاوز عاما الى وظيفة وكيل النيابة ، كما أنه لا يبقى في وظيفة معاون نيابة السابقة عليها الا عدة شهور •

وظائف معاونى النيابة :

استبقى ربطها كما هو ٣٠٠ جنيه وهو الربط العام المقرر لجميع خريجي الجامعات والمعاهد العليا •

البدلات :

فيما عدا بدلات التمثيل المقررة لقمة الوظائف القضائية ، والتي لا يجمع صاحبها بينها وبين أى بدل آخر (رئيس محكمة النقض والنائب العام ورئيس محكمة استئناف القاهرة ونواب رئيس محكمة النقض ورؤساء محاكم الاستئناف الأخرى ونواب رؤساء محاكم الاستئناف والمحامى العام الأول وما يعادل هذه الوظائف فى الهيئات القضائية الأخرى) ، استبقى المشروع كقاعدة عامة بدل القضاء المقرر للأعضاء الآخرين بنسبته الحالية ، غير أن فئات هذا البدل قد زدت بالنسبة للوظائف فى أدنى درجات السلم الوظيفى - ففى وظيفة مساعد نيابة وما يعادلها زاد البدل من ٩٩ جنيها إلى ١٠٨ جنيها وفى وظيفة وكلاء النيابة وما يعادلها زاد من ١٤٤ إلى ١٦٢ جنيها وفى وظيفة القضاة ووكلاء النيابة الممتازة وما يعادلها ممن تقل مرتباتهم عن ٩٦٠ جنيها ، زاد من ٢١٦ إلى ٢٥٢ جنيها •

انتقالات أعضاء الهيئات القضائية :

وقد رأت اللجنة نظرا لطبيعة وظائف الهيئات القضائية وما تتطلبه من انتقال دائم وما تقتضيه الوظيفة القضائية من وجوب كفالة سلامة هذا الانتقال وتأمين ما قد يحمله رجل القضاء من أوراق قضائية تستلزمها طبيعة عمله ويمكنه على مراجعتها فى منزله أن يزداد بدل الانتقال المقرر حاليا لأعضاء الهيئات القضائية على أن يصدر بذلك قرار جمهورى يعمل به من تاريخ

العمل بأحكام هذا القانون وأن يكون بدلا سنويا ويسترشد في زيادته بما كان يقرره المشروع الذى عرض على المجلس الأعلى للهيئات القضائية من زيادة في بدل القضاء ومن زيادة في ربط بعض الوظائف القضائية التي لم يتناولها المشروع المعروض بالزيادة ، وعلى أن يأخذ هذا البدل حكم بدل القضاء ويستحق في كل الأحوال التي يستحق فيها البدل الأخير .

وقد ارتضت اللجنة مع الحكومة هذه الصيغة التي تكفل من ناحية ، مراعاة اعتبارات التناسق والمواءمة بين جداول الوظائف في الكادرات المختلفة ومعادلتها بالكادر العام كما تكفل من ناحية أخرى تقرير معاملة خاصة لأعضاء الهيئات القضائية تتفق مع طبيعة وظائفهم وأعبائها ومقتضيات أمنها وسلامتها ..

ولا يغيب عن الذهن أن الدولة تتكفل بانتقالات شاغلي الوظائف ذات الطبيعة السيادية بما تضعه تحت تصرفهم من سيارات حكومية تخصص لدواعي العمل ، وأنه نظرا لأن تعدد مقار المحاكم واختلاف مواعيد الجلسات وتنوع النشاط القضائي وما يستتجبه من سرعة وانتظام يجعل تخصيص مثل هذه السيارات عبئا باهظا ، فقد رأى الاستعاضة عن ذلك ببدل الانتقال على أن يتحمل التقاضي على مسؤوليته تأمين انتقالاته . على أن يكون مفهوما أن من المتفق عليه بين اللجنة والحكومة أن تقدير هذا البدل قد روعيت فيه اعتبارات أخرى تجعل منه بدلا ثابتا يأخذ حكم بدل القضاء ويستحق في جميع الحالات .

تعديلات أخرى :

وتلاحظ اللجنة أن مشروع القانون قد تضمن حكما بأن تكون بداية العمل بأحكامه اعتبارا من ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٧٥ وهو التاريخ الذي عقد

فيه المجلس الأعلى للهيئات القضائية برئاسة السيد رئيس الجمهورية ، ومن ثم فإن أعضاء الهيئات القضائية سيميدون من التعديلات التي أدخلت على جداول المرتبات وملحقاتها اعتبارا من هذا التاريخ •

كما أن اللجنة تلقت بالترحيب ما أبداه السيد وزير العدل من أنه لما كان قانون السلطة القضائية ومجلس الدولة يقضيان باستمرار رجال القضاء والنيابة العامة وأعضاء مجلس الدولة الذين يبلغون سن التقاعد بعد أول أكتوبر في الخدمة حتى آخر يونيه من العام التالي ، فقد رأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية بجلسته المعقودة في ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ اضافة حكم وقضى بتطبيق الأحكام الجديدة على العاملين في الخدمة ولو كانوا قد بلغوا سن التقاعد اعتبارا من أول أكتوبر سنة ١٩٧٥ وتسوية معاشاتهم على هذا الأساس •

كما رأت اللجنة أن يحصل أعضاء الهيئات القضائية الذين تبلغ مرتباتهم نهاية مربوط الوظيفة التي يشغلونها ، على البدلات المقررة للوظيفة الأعلى مباشرة حتى لا يتساوى قديمهم بجديهم •

ملاحظات أخيرة :

وقد لاحظت اللجنة أن بعض ما تلقته من مقترحات الجمعيات العمومية للمحاكم ومجلس الدولة لا يتعلق بهذا المشروع الذي يقتصر أساسا على تعديل جداول المرتبات ، وإنما يتعلق بكيفية تشكيل المجلس الأعلى للهيئات القضائية وتمثيل الهيئات المختلفة فيه واختصاصات هذا المجلس كما يتعلق بأفراد ميزانية خاصة مستقلة للهيئات القضائية - وهي اقترحات تبنت اللجنة أن وزارة العدل معنية بدراستها ضمن مراجعة شاملة لأحكام القوانين المنظمة للهيئات القضائية •

وتؤكد اللجنة ، فى ختام تقريرها ، أنها على ثقة من أن أعضاء الهيئات القضائية وهم سدة العدالة وحماة القانون الذين ينطقون بأحكامهم باسم الشعب ولا يستلهمون فيها الا ضمائرهم وحكم القانون ، يحملون الأمانة بما عرف عنهم من تجرد واستقلال وإيثار وتقدير كامل لمسئولياتهم ليصل العدل الى المواطنين دون إبطاء ، كما أنهم على ثقة من أن المجتمع كله يرحب بدعم القضاء ، لأن القضاء العادل المسلح بضمانات العدل - وفق ما عبر عنه الرئيس المؤمن محمد أنور السادات - هو فى النهاية ميزان المجتمع .

واللجنة اذ توافق على المشروع ، ترحو المجلس الموقر الموافقة عليه
معدلا بالصيغة المرفقة .

وكيل مجلس الشعب
رئيس اللجنة التشريعية
دكتور / جمال العظيفى

المذكرة الايضاحية

مشروع القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦

تكريما للقضاء الذي يمثل صرحا عاليا تحيطه الأمة بالرعاية والتقدير وتمكيننا لأعضاء الهيئات القضائية - ضمير الشعب في مراحل كفاحه - من التزام المسلك الرفيع الذي يتفق وجسامة الأعباء الملقاة على عاتقهم في ارساء العدالة ودعما للطمأنينة في نفوسهم حتى ينعكس أثرها على أدائها لواجبهم المقدس ومراعاة لما جد من أوضاع باصدار قوانين جديدة لتحسين أوضاع العاملين بالدولة ، فقد رثي تعديل جداول المرتبات الملحقمة بقوانين الهيئات القضائية بما يحقق هذه الأهداف في نطاق ما تضطلع به الدولة من أعباء في هذه المرحلة من مراحل بناء المجتمع - وقد روعي في التعديل تحقيق المساواة من جهة بين رؤساء الهيئات القضائية ومن في حكمهم تقديرا لجسامة مسئولياتهم ، وتحقيق تكافؤ الفرص في الترقية من جهة أخرى بين المستشارين ومن في حكمهم في منائر الهيئات القضائية مما استلزم انشاء وظيفة وكيل لمجلس الدولة ووكيل عام أول للنسابة الادارية .

وقد اقضى التنسيق بين مستويات الوظائف وفقا لجداول المرتبات الملحقمة بقوانين الهيئات القضائية ادماج وظيفتي قاض من الفئة (ب) وقاض من الفئة (أ) - وما في حكمها في الهيئات الأخرى في وظيفة واحدة .

واذ كانت قواعد تطبيق الجداول المشار اليها لا تكفل المساواة التامة في المرتب بين من يعين في بعض الوظائف من الخارج وبين أقرانه فيها ، فقد رثي تعديل تلك القواعد بما يحقق هذه المساواة الواجبة .

كما انه ازاء خلو هذه القواعد من حكم مماثل لما تقضى به نظم العاملين المدنيين بالدولة من استحقاق من يبلغ مرتبه بداية ربط الفئة الأعلى للمعلاوات

المقررة لهذه الفئة ولو لم يرق اليها مما ترتب عليه حرمان أعضاء الهيئات القضائية مما يتيح القانون العام لسائر العاملين من حقوق - فقد رئي اضافة حكم مشابه الى قواعد تطبيق جداول المرتبات الملحقه بقوانين الهيئات القضائية .

واذ كان المجلس الأعلى للهيئات القضائية قد أنعقد برئاسة السيد رئيس الجمهورية في يوم ٢٦ نوفمبر ١٩٧٥ وأقر التعديلات المشار اليها في قوانين الهيئات القضائية ، فإن في ذلك ما يدعو الى اتخاذ هذا اليوم بداية للعمل بأحكام هذا القانون وهو أمر له ما يسانده في حكم المادتين ١٨٧ ، ١٨٨ من الدستور وله نظيره في المادة ٤٤ من قانون السلطة القضائية باسناد التعيين أو الترقية الى تاريخ موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية عليها .

وزير العدل

عادل يونس

تقرير اللجنة التشريعية

عن مشروع القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧٦

أحال السيد رئيس المجلس فى ١٢/٧/١٩٧٦، الى اللجنة التشريعية مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قوانين الهيئات القضائية، فنظرته اللجنة فى اجتماعها المعقود فى ذات التاريخ وقد حضره السيد المستشار عبد الرؤوف جودة مدير ادارة التشريع بوزارة العدل .

نظرت اللجنة المشروع ومذكرته الايضاحية واستعادت نظر فرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ فى شأن المعاملة المالية لأعضاء الهيئات القضائية الذين يعتزلون الخدمة بمناسبة الترشيح لعضوية مجلس الشعب والقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاکمات التأديبية والقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تنظيم ادارة قضايا الحكومة والقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب وقانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ وقانون مجلس الدولة الصادر بالقرار بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فبدا لها أن المشروع حرص دائما على الحفاظ على استقلال السلطة القضائية ومن أجل ذلك نأى برجالها من الخوض فى معترك الحياة السياسية التى تغاير فى طبيعتها ما تفرضه الوظيفة القضائية على صاحبها من حيدة تامة وبعد عن الانحياز الى أفكار أو برامج أو أحزاب ولذلك حظرت القوانين على القضاء الاشتغال بالعمل السياسى فاستوجبت تقديم استقالتهم قبل تقدمهم للترشيح لعضوية مجلس الشعب أو المجالس المحلية أو الانضمام الى التنظيمات السياسية .

ولقاء هذا القيد الذى فرضته القوانين على القضاء دون غيرهم من العاملين فى الدولة أو فى القطاع العام، وكان لازما، تحقيقا للموازنة بين الحقوق والواجبات، وتأميننا لمستقبل القضاء وأقرانهم من أعضاء الهيئات القضائية الأخرى، الذين يتخلون عن مناصبهم رغبة فى خدمة الوطن عن

طريق ممارسة العمل السياسى ، كان لازما ، أن يوفر لهم القانون بعض المزايا • ومن أجل ذلك كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ مقرر بعض التيسيرات من حيث احتساب مدد الخدمة وتسوية المعاش على النحو الذى أوردته بالتفصيل المذكرة الايضاحية للمشروع •

الا أن هذا القرار قد قصر هذه التيسيرات على رجال القضاء والنيابة العامة ومجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة ، فلم يشمل أعضاء النيابة الادارية ، كما أنه فرق فى المعاملة من تناولهم بهذه التيسيرات بحسب وظائفهم دون مبرر مفهوم لهذه التفرقة يضاف الى ذلك أن هذا القرار صدر فى ظل قوانين المعاشات المدنية القائمة وقتذاك والتي حل محلها قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ مستحدثا من الأوضاع ما يغير ما كان عليه الحال وقت صدور القرار آنف الذكر ، فى مايو سنة ١٩٥٧

وقد نصت المادة الرابعة من قانون اصدار قانون التأمين الاجتماعى سالف الذكر ، على استمرار العمل بالمزايا المقررة فى القوانين والأنظمة الوظيفية للعاملين من ذوى الكادرات الخاصة ، كأعضاء الهيئات القضائية • ومن أجل ذلك رأى أنه من المناسب - على حد تعبير المذكرة الايضاحية للمشروع - تعديل القواعد التى تضمنها للقرار الجمهورى رقم ٤٧٩ المشار اليه بحيث يتسع تطبيقها ليشمل أعضاء الهيئات القضائية ممن لم يشملهم من قبل ، ولتسرى فى شأن كل أولئك قواعد موحدة من غير تفريق بينهم بحسب وظائفهم ، ولكافة التماسق بين هذه القواعد وبين أحكام قانون التأمين الاجتماعى وأحكام قوانين الهيئات القضائية المنظمة لشئون أعضائها •

وتحقيقا لذلك فقد رأى وضع هذا المشروع متضمنا قواعد جديدة عدتها المذكرة الايضاحية للمشروع بالتفصيل ، فى شأن المعاملة المالية لمن يعتزل الخدمة من أعضاء الهيئات القضائية بسبب الترشيح لعضوية مجلس الشعب أو التعيين فيه ، وافقت عليها وزارة التأمينات و

واذ قصد بهذا المشروع تعديل القواعد التي تضمنها القرار الجمهوري المذكور على نحو ما سبقت الإشارة إليه • فقد استحسن واضع المشروع أن يتناول بالتعديل بعض أحكام قوانين الهيئات القضائية بحيث تتضمن تلك القواعد ، بحيث تحل محل القواعد التي تضمنها القرار الجمهوري المشار إليه ومن ثم فقد لزم النص على إلغاء هذا القرار مع عدم الإخلال بالمعاشات التي استحققت طبقاً لأحكامه •

ولما تقدم توافق اللجنة على المشروع وتوصي المجلس الموقر بالموافقة عليه بالصيغة المرفقة •

رئيس اللجنة
حافظ بدوي

مذكرة ايضاحية

مشروع القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧٦

تأكيدا لاستقلال السلطة القضائية ، ونأيا بالقضاة عن الخوض في معترك الحياة السياسية التي تغاير في طبيعتها ما تفرضه الوظيفة القضائية على شاغلها من حيده تامة وتفرغ لأدائها ، حظرت القوانين على القضاة الاشتغال بالعمل السياسي ولم تجز لهم الترشيح لانتخابات مجلس الشعب أو المجالس الاقليمية أو التنظيمات السياسية الا بعد تقديم استقالاتهم •

ولقاء هذا الذي فرضه القانون على القضاة من قيد لم تفرضه القوانين الأخرى على المدنيين في الدولة وفي القطاع العام ، كان من الضروري تحقيقا للتوازن بين الحقوق والواجبات وتأمينا لمستقبل القضاة وسائر أقرانهم من أعضاء الهيئات القضائية الذين يتخلون عن مناصبهم أملا في خدمة الوطن في مجال العمل السياسي ، أن يوفر لهم القانون بعض المزايا ، فصدر من أجل ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ في ٢٣ من مايو سنة ١٩٥٧ بأن تضم الى خدمة المستشار ومن في درجته أو ما يعلوها المدة الباقية له على بلوغ سن الستين مضافا اليها ما يقابلها من مدة المحاماة بشرط ألا يجاوز مجموع المديتين ثلاث سنوات ، وأن يسوى المعاش بحيث لا يقل عن ذلك الذي يسوى على أساس المرتب الفعلي لمن هم في الوظيفة التالية لوظيفته وأن يصرف له الفرق بين المرتب والمعاش بما في ذلك اعانة الغلاء عن مدة الخدمة الباقية لبلوغه سن التقاعد اذا أخفق في الانتخابات ، وأن يسوى معاش من هم دون أولئك من القضاة وأقرانهم على أساس ثلاثة أرباع المرتب الأخير اذا كانت مدة الخدمة المحسوبة في المعاش شاملة مدة الاشتغال بالمحاماة لا تقل عن اثني عشر عاما وأن يصرف لهم المرتب مضافا اليه اعانة الغلاء شهريا لمدة ثلاث سنوات في حالة عدم النجاح في الانتخابات •

وإذا كان هذا القرار قد قصر التيسيرات المتقدمة على رجال القضاء والنيابة العامة وأعضاء مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة • ولم يشمل أعضاء النيابة الإدارية ، وكان قد فرق في المعاملة بين من تناولهم بتلك التيسيرات بحسب وظائفهم دون مبرر لهذه التفرقة ، وكان القرار المذكور قد صدر في ظل قوانين المعاشات المدنية القائمة آنذاك ، والتي حل محلها منذ أول سبتمبر سنة ١٩٧٥ قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ مستحدثا من الأوضاع ما يغير ما كان عليه الحال في تاريخ صدور القرار آنف الذكر ، وكان قد نص في المادة الرابعة من قانون إصداره على استمرار العمل بالمزايا المقررة في القوانين والأنظمة الوظيفية للعاملين بكادرات خاصة - كشأن أعضاء الهيئات القضائية - فقد أصبح من المناسب النظر في تعديل القواعد التي تضمنها القرار الجمهوري المشار إليه وأن يتسع تطبيقها ليشمل أعضاء الهيئات القضائية سالف الذكر ولتسرى في شأن أولئك الأعضاء قواعد موحدة بغير تفرقة بينهم حسب وظائفهم ولايجاد التناسق بينها وبين أحكام قانون التأمين الاجتماعي وأحكام قوانين الهيئات القضائية المنظمة لشئون أعضائها •

وتحقيقا للدواعي السابقة فقد رؤى وضع قواعد جديدة وافقت عليها وزارة التأمينات ، بالمعاملة المالية لمن يعتزل الخدمة من أعضاء الهيئات القضائية بمناسبة الترشيح لانتخابات مجلس الشعب أو التعيين فيه وذلك على النحو التالي :

أولا - الاحتفاظ بحق العضو المستقيل للسبب المتقدم الذي تبلغ مدة خدمته المحسوبة في المعاش خمسة عشر عاما في الحصول على معاش اعمالا لمقتضى نص المادة ٧٠ من قانون السلطة القضائية القائم من أن يسوى معاش القاضي المستقيل وفقا للقواعد المقررة بالنسبة الى الموظفين المفصولين بسبب الغاء الوظيفة أو الوفر ، وهي - أخذا بنص الفقرة الثانية من المادة

١٨ من قانون التأمين الاجتماعي - استحقاق المعاش في هذه الحالة بلوغ مدة الاشتراك في التأمين ١٨٠ شهرا (١٥ سنة) •

ثانيا - الإبقاء على حق العضو المستقيل في أن يسوى معاشه على أساس آخر مربوط الوظيفة التي كان يشغلها أو المرتب الذي كان يتقاضاه أيهما أصح له ، أعمالا لنص المادة ٧٠ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية وما يقابلها من نصوص قوانين الهيئات القضائية الأخرى ، وذلك احتفاظا لأعضاء هذه الهيئات بالميزة المقررة لهم في هذا الخصوص وأعمالا لنص المادة الرابعة من قانون إصدار قانون التأمين الاجتماعي المشار إليه •

ثالثا - تقرير الحق للعضو المستقيل الذي تجاوزت مدة خدمته المحسوبة في المعاش سبعا وعشرين سنة في الحصول على معاش يساوي أربعة أخماس آخر مربوط الوظيفة أو أربعة أخماس المرتب الذي كان يتقاضاه أيهما أصح له ، وإن كانت مدة خدمته أقل ، فيضاف إليها خمس سنوات افتراضية بشرط عدم تجاوز سنة افتراضا ستين سنة ، وبحيث لا يقل معاشه عن ثلاثة أخماس آخر مربوط الوظيفة أو ثلاثة أخماس المرتب الذي يتقاضاه أيهما أصح له إذا بلغت مدة خدمته عشرين سنة ونصف ذلك مربوط أو نصف المرتب الأصلي إذا بلغت مدة خدمته خمس عشرة سنة •

رابعا - الاحتفاظ بحق العضو المستقيل في الحصول على الفرق بين مرتبه عند تقديم الاستقالة وبين المعاش الذي يستحقه وفقا للقواعد السابقة ، وذلك لمدة ثلاث سنوات من تاريخ الاستقالة أو بلوغه سن الإحالة إلى المعاش أو الوفاة أيهما أقرب وذلك إذا لم يوفق في الانتخابات تعويضا له عن اضطراره إلى تقديم استقالته من وظيفته التي تميز بحصانة شاغلها ضد العزل ، ومعاونة له على مواجهة الحياة في صورتها الجديدة

وذلك على غرار ما تتجه اليه في بعض الصور قوانين أخرى لبعض العاملين بكادرات خاصة .

وقد وردت القواعد المتقدمة فيما نص عليه المشروع من اضافة مادة جديدة برقم ٧٣ مكررا الى قانون السلطة القضائية تقرر تسوية معاشى القاضى الذى يستقيل بمناسبة الترشيح لعضوية مجلس الشعب أو التعيين فيه وفقا لتلك القواعد ، وتعديل المادة ١٣٠ من قانون السلطة القضائية بما يقضى بسريان المادة ٧٣ مكررا على أعضاء النيابة العامة ، وكذلك اضافة مواد جديدة الى قوانين مجلس الدولة وادارة قضايا الحكومة والنيابة الادارية تتضمن أحكاما تماثل الأحكام التى نصت عليها المادة ٧٣ مكررا سالفه الذكر . وقد راعى المشروع أن يضيف شرطا لاستحقاق الفرق بين المرتب الأسمى وبين المعاش لمدة ثلاث سنوات وهو الحصول على عشر عدد الأصوات الصحيحة التى أعطيت فى الانتخابات على الأقل .

ولمناسبة صدور القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام قوانين الهيئات القضائية والذى يرتب على نفاذ جواز زيادة مرتب وبدلات من يندب من المستشارين والمحامين العاملين لشغل الوظائف القضائية لوكلاء الوزارة الأول والوكلاء بوزارة العدل عن مرتب وبدلات الوظيفة التى ندب لها ، وحتى لا يضار المنتدب فيما لو بقى بغير تعديل حكم المادة ٤٦ من قانون السلطة القضائية الذى يقرر بأن يتقاضى المنتدب مدة ندبه المرتب والبدلات المقررة لوظيفة وكيل الوزارة الأول أو وكيل الوزارة التى ندب لها ، ورغبة فى توسيع دائرة الاختيار من بين رجال القضاء والنيابة العامة عند اجراء الندب لتلك الوظائف بالنص على أن يكون الندب من بين الشاغلين لوظائف المستشارين أو المحامين العاملين على الأقل ، ولأن النص الحالى - على خلاف ما هو مقرر فى حالة الاعارة - لا ينص على جواز شغل وظيفة المنتدب ، فلكل ذلك رثى تعديل المادة ٤٦ المشار اليها بالنص على أن يكون من شغل الوظائف القضائية لوكلاء الوزارة الأول والوكلاء بوزارة

العدل بطريق الندب من بين مستشارين أو المحامين العامين على الأقل وأن يتقاضى من يندب لشغل احدى هذه الوظائف مدة ندبه المرتب والبدلات المقررة للوظيفة المنتدب منها أو الوظيفة المنتدب اليها أيهما أكبر ، ويجوز شغل وظيفة من يندب وفقا لأحكام تلك المادة •

واذ يهدف المشروع بما أورده من أحكام في شأن معاشات أعضاء الهيئات القضائية الذين يستقيلون بمناسبة الترشيح لعضوية مجلس الشعب أو التعيين فيه أن يحل محل الأحكام التي ينص عليها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه ، فقد نص المشروع على الغاء هذا القرار وذلك مع عدم الاخلال بالمعاشات التي استحققت طبقا لأحكامه •

ويتشرف وزير العدل بعرض مشروع القانون المرافق بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية بشأنه مفرغا في الصيغة التي أقرها قسم التشريع بمجلس الدولة بجلسته المعقودة في ١٣ من ابريل سنة ١٩٧٦ وجاء الموافقة عليه والسير في اجراءات اصداره •

وزير العدل
احمد سميح طلعت

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية

رئيس مجلس الادارة
رمزى السيد شعبان

رقم الابداع بدار الكتب ١٩٨٨/٨٦٤٠

الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية
١٨٤٣٩ — ١٩٨٨ — ٢٠٢٤

اطلبوا الكتب القانونية

من مراكز بيع المطبوعات الحكومية

ميدان الأوبرا وفرع المطبعة ٤٠ ش نوبار بالقاهرة

شارع عبد السلام عارف ببورسعيد

مبنى المخازن العامة ٣ شارع الشهيد جلال دسوقي - الحضرة -

- | | |
|---|---|
| - قانون العمل | - قانون تنظيم الشركات السياحية |
| - قانون الضرائب على الدخل | - قانون نزاع الملكية |
| - ضريبة الدمغة ولائحته | - قانون المحاسبة الحكومية |
| - قانون الاجراءات الجنائية | - قانون تنظيم المناقصات والمزايدات |
| - قانون العقوبات | - قانون الجمارك |
| - قانون التعامل بالنقد الأجنبي | - قانون الحراسة |
| - قانون المنشآت الفندقية والسياحية | - قانون الإعفاءات الجمركية |
| - دستور جمهورية مصر العربية | - قانون المحاماة |
| - والقوانين المكملة له | - قانون الأحداث |
| - لائحة بدل السفر (جزءان) | - قانون هيئات القطاع العام وشركاته |
| - قانون تأجير وبيع الأماكن | - قانون السجل التجارى |
| - قانون تنظيم البناء | - قانون الميراث والوصية |
| - قانون الزراعة | - قانون العاملين المدنيين بالدولة (جزءان) |
| - قانون الخدمة العسكرية | - قرار رئيس الجمهورية بإنشاء هيئات القطاع العام |
| - قانون الشركات المساهمة | - قانون الملامات والبيانات التجارية |
| - قانون الضريبة على الاستهلاك | - قانون الحكم المحلى |
| - اللائحة التنفيذية لقانون الضرائب | - لائحة القومسيونات الطبية |
| - اللائحة التنفيذية لقانون الشركات | - قانون ضريبة الشركات |
| - قانون النيابة الإدارية | - قانون رسوم التوثيق والشهر |
| - قانون الجبانات | - قانون الجنسية المصرية |
| - لائحة المخازن | - قانون المرافعات |
| - قانون سجل المستوردين | - قانون تشغيل العاملين بالمناجم والمهاجر |
| - قانون الوكالة التجارية | - قانون السجل العينى |
| - لائحة التخطيط العمرانى | - قانون التعليم العام |
| - قانون التعليم الخاص | - قانونا التعاون الائتماسجى والاستهلاكى |
| - قرار وزير شئون الاستثمار رقم ٧ لسنة ١٩٨٢ | |
| - القانون المدنى | |
| - قانون الفس التجارى | |
| - قانون الحجز الادارى | |
| - قوانين العلامات التجارية وقمع التقليل والفس | |

| | |
|--|---|
| - قانون التشريعات الصحية والعلاجية | - قانون الخدمة العامة للشباب |
| - قانون مزاولة مهنة الطب والصيدلة | - قانون الرسوم القضائية |
| - قانون مجلس الدولة | - قانون الأحوال المدنية |
| - قانون الجامعات ولائحته | - نماذج العقد الابتدائي |
| - قانون الري والصرف ولائحته | - قانون التأمين الاجتماعي |
| - قانون التعاون الاسكاني | - قرار وزير التأمينات ١٠٤ لسنة ١٩٨٥ |
| - قانون النقابات العمالية | - قانون الادارات القانونية |
| - قانون استثمار المال العربي والاجنبي | - قانون التعاون الزراعي |
| - لائحة المحفوظات | - قانون التأمين على عمال المقاولات |
| - قانون السلطة القضائية | - قانون الثروة السمكية |
| - قانون الهجرة | - قانون السلك الدبلوماسي والقنصلي |
| - قانون الاحوال الشخصية للمسلمين | - قانون البنك المركزي ونظام النقود |
| - قانون الاحوال الشخصية لغير المسلمين | - قانون فرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة |
| - قانون العاملين بالقطاع العام | - قانون الطرق العامة |
| - مناسك الحج | - قانون الاشراف والرقابة على التأمين |
| - قانون الجوازات | - قانون التأمين على اصحاب الاعمال |
| - قانون التقاعد والتأمين للقوات المسلحة | - قانون الاسلحة والذخائر |
| - قانون حماية الآثار | - لائحة المأذونين |
| - قانون الجمعيات والمؤسسات | - قرارات تحديد نسب الربح |
| - قانون الأراضي الصحراوية | - قانون السجل الصناعي |
| - قانون المطبوعات | - قانون سلطة الصحافة |
| - قانون الكسب غير المشروع | - لائحة قانون سلطة الصحافة |
| - قانون المرور | - قانون نقابة المهن الاجتماعية ونقابة المحفظين |
| - قانون المحال العامة | - قوانين نقابات المهن التطبيقية والتشكيلية والفنون التطبيقية |
| - قانون ترخيص الملاهي | - قانون نقابة المهن التمثيلية والسينمائية والموسيقية |
| - قانون تراخيص المحال الصناعية | - قانون نقابة مهن التمرير |
| - قانون حماية حق المؤلف | - قوانين نقابات التجار والمهندسين والنقابات الأخرى |
| - قانون الضريبة على العقارات المبنية | - قوانين المهن الطبية |
| - قانون التوثيق والشهر | - قانون الأسماء والدفاتر التجارية |
| - قانون تأجير العقارات المملوكة للدولة | - قانون بيع المحال التجارية |
| - قانون أنشطرة | - قانون الوزن والقياس والكيل |
| - قانون التموين والتسمير الجبري | |

| | |
|---|---|
| - قانون بعض البيوع التجارية | - قانون تعريف الجمركية |
| - قانون براءة الاختراع | - قانون الاكتتاب ولائحته |
| - قانون التجارة | - قانون المتشردين والمشتبه فيهم |
| - قانون التجارة البحرية | - قانون الغرف الصناعية |
| - قانون المجتمعات العمرانية | - قانون هيئة قضايا الدولة |
| - قانون شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة | - قرار وزير الزراعة رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٨٦ |
| - قانون خدمة ضباط الشرف والصف والجنود | - قرار وزير التموين رقم ٤٩١ لسنة ١٩٨٦ |
| - قانون المجالس الطبية | - قانون المهن الزراعية |
| - قانون التوحيد القياسى وتنظيم الصناعة | - قانون مهنة التمريض |
| - قانون اكااديمية الشرطة | - قانون تصفية الأوضاع الناشئة عن اصلاح الزراعى |
| - قانون العمد والمشايخ | - قانون تأهيل المعوقين |
| - قانون النظافة العامة | - لائحة المعاهد العالية |
| - قانون مزاولة مهنة المحاسبة | - قانون صندوق تمويل مشروعات الاسكان |
| - انظمة التأمين الاجتماعى | - قانون دور الحضانة |
| - قانون النظام الداخلى لجمعيات الاسكان | - قانون البنوك والائتمان |
| - قانون الجمعيات التعاونية | - قانون مكافحة المخدرات |
| - قانون الاستيراد والتصدير | - قانون الهيئات الخاصة للشباب والرياضة (جزء اول) |
| - قانون المنشآت الطبية | - الأنظمة الأساسية المتعلقة بقانون الشباب والرياضة (جزء ثانى وثالث) |
| - قانون البورصات المالية | - نقابة المهن الرياضية (جزء رابع) |
| - قانون النظام الأساسى للكليات العسكرية | - قانون عقد العمل البحرى |
| - قانون اصلاح الزراعى | - قانون رسوم الموانى والمنائر |
| - لائحة الاستيراد والتصدير | - قانون نقل البضائع |
| - قانون التأمين على عمال المخازن | - قانون ضريبة الاطيان الزراعية |
| - قانون التأمين الاجبارى على السيارات | - قانون الطيران المدنى |
| - قانون تنظيم تجارة الادوية | - قانون نقابة المهن العلمية |
| - قانون التعبئة العامة والامن القومى | - قانون نقابة الصحفيين واتحاد الكتاب |
| - قانون تنظيم الازهر الشريف | - موسوعة المبانى اربعة اجزاء |
| - قانون الرسوم الصحية والحجر الصحى | - قرارات تنظيم الصناعة جزآن |
| - قانون الغرف التجارية | - قانون الباحثين العلميين |
| - قانون تنظيم الشهر العقارى | - قرارات بشأن المركز القومى للبحوث واكاديمية البحث العلمى |
| - قانون الموازنة العامة للدولة | |

| | |
|--|--|
| - النظام الأساسى للمؤسسة الثقافية والاجتماعية | - الضريبة على المرتبات |
| - قرارات وزير الاقتصاد بشأن انشاء سوق حرة للنقد الأجنبى | - مجموعة اعانة غلاء المعيشة |
| - انشاء السوق المصرفية | - بدلات العاملين بالقوات المسلحة والشرطة |
| - قانون الرقابة الادارية | - مرتبات وترقيات العاملين بالحكومة والقطاع العام ج ٢ |
| - مجموعة التشريعات الزراعية (٤ اجزاء) | - ملحق لائحة بدل السفر |
| - قانون مزاولة مهنة التوليد | - الرقابة على الاشرطة السينمائية والمصنفات الفنية |
| - قرار وزير الزراعة بشأن ذبح الحيوانات | - قرارات معادلة الشهادات |
| - مستويات اللياقة الطبية للقوات المسلحة | - القرارات التنفيذية للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الخاص بالتأمين الاجتماعى |
| - قانون الجهاز المركزى للمحاسبات | - قانون الضمان الاجتماعى |
| - مجموعة تشريعات التأمين الصحى (٣ اجزاء) | - قانون الضريبة على المسارح والملاهى |
| - قانون الشركات العاملة فى تلقى الأموال | - قانون تنظيم الوكالة فى الشهر العقارى |
| - لائحة المستشفيات | - قانون حماية النيل من التلوث |
| - قانون الطرق الصوفية ولائحته | - قانون المصاعد الكهربائية |
| - الاشتراطات العامة للمحلات (٤ اجزاء) | - قانون صناديق التأمين الخاصة |
| - موسوعة بدلات العاملين بالحكومة والقطاع العام (٦ اجزاء) | - قانون الوقف والحكر |
| | - قانون انشاء الكلية العسكرية لعلوم الادارة |

اطلبوا

- النشرة التشريعية وفهارسها

أيا كان تاريخها

من سنة ١٩٥٣ حتى ١٩٨٣

- مناسك الحج والعمرة

 Bibliotheca Alexandrina



0459401